

دولة ليبيا



الهيئة العامة للمعلومات



وزارة التخطيط

أهداف التنمية للألفية 2015-1990



دولة ليبيا
وزارة التخطيط

تقرير أهداف التنمية للألفية
(2015-1990)

يوليو 2017

الهيئة العامة للمعلومات

Tele: 218 21 444 99 06 - 218 21 4449517

Fax: 218 21 444 1513 - 218 21 4449905

طرابلس - ليبيا / شارع الجمهورية

www.gia.gov.ly

وزارة التخطيط

Tele: 0214447969 – 0213335747

Fax: 0214447372 – 0214447969

طرابلس - الظهرة / شارع خالد بن الوليد

www.planning.gov.ly

أهداف التنمية للألفية في ليبيا
2015-1990

وزير التخطيط المفوض
أ.د. الطاهر الهادي الجيهمي

رئيس اللجنة
أ. عبد الباري شوشان الزني

أعضاء اللجنة

أ.د. عبد السلام بشير الدويبي
أ.د. علي الهادي الحوات
أ.د. عبد الرؤوف علي البيصاص
أ.د. الطاهر خليفة أبو الحسن
أ.د. إبراهيم علي جبيل
أ.علي مصطفى الشريف
أ.عفاف مفتاح ساسي
أ.سالم أبو عائشة خليفة
أ.انتصار الصادق منصور
أ.مؤيد المبروك مليطان
م.حميدة المهدي المدني

هيئة التحرير

أ.د. عبد السلام بشير الدويبي... رئيساً
أ. عبد الباري شوشان الزني... عضواً
أ.علي مصطفى الشريف... عضواً
م.حميدة المهدي المدني... عضواً

مشاركون آخرون

م. محمد يوسف الزيداني

المحتويات

رقم الصفحة	العنوان
4	تقديم
5	مقدمة
6	الهدف الأول : القضاء على الفقر والجوع الشديدين
10	الهدف الثاني : تحقيق شمولية التعليم الابتدائي
17	الهدف الثالث : تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة
25	الهدف الرابع : خفض نسبة وفيات الأطفال دون سن الخامسة
30	الهدف الخامس : خفض وفيات الأمهات
33	الهدف السادس : مكافحة مرض نقص المناعة ومرض الملاريا والأمراض الأخرى
37	الهدف السابع : الاستدامة البيئية
42	الهدف الثامن : تطوير شراكة عالمية من اجل التنمية
49	المراجع

تقديم:

خلال العام 2000م عقدت الأمم المتحدة اجتماعاً ضم (192) دولة و(23) منظمة دولية ناقشت خلاله الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لدول العالم الثالث، وخلال هذا الاجتماع تدارس المجتمعون جملة من التقارير التي وردت للأمم المتحدة والتي تشير إلى أن العديد من دول العالم النامي، أن لم يكن أغلبها، يعاني من تفاقم العديد من المخبثات مثل الجوع والمرض والفقر والامية وغيرها الأمر الذي أدى بالمجتمعين إلى اقتراح (8) أهداف لمعالجة والتغلب على المصاعب المشار إليها، حيث أطلق عليها أهداف التنمية للألفية وتشمل:

الهدف الأول: القضاء على الفقر والجوع الشديدين.

الهدف الثاني: تحقيق شمولية التعليم الابتدائي.

الهدف الثالث: تعزيز المساواة والإنصاف بين الجنسين وتمكين المرأة.

الهدف الرابع: خفض نسبة وفيات الأطفال دون سن الخامسة.

الهدف الخامس: خفض وفيات الأمهات.

الهدف السادس: مكافحة مرض نقص المناعة ومرض الملاريا والأمراض الأخرى.

الهدف السابع: الاستدامة البيئية.

الهدف الثامن: تطوير شراكة عالمية من أجل التنمية.

وقد طلبت الأمم المتحدة من الدول الأعضاء المشاركين في الاجتماع إعداد تقارير ودراسات توضح ما تحقق من أهداف التنمية المشار إليها خلال الفترة (1990 - 2015م).

وحيث أن ليبيا من بين الدول التي شاركت في اجتماع الأمم المتحدة المشار إليه، فقد تبنت موضوع قياس ما تحقق من أهداف التنمية للألفية وأعدت التقرير الأول عام 2007م بعنوان ((نحو 2015 - الانجازات والتطلعات)) من خلال فريق متخصص عمل تحت إشراف الهيئة العامة للمعلومات وبرعاية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

أما التقرير الحالي فقد تكفلت بإعداده وزارة التخطيط بالتعاون مع الهيئة العامة للمعلومات، حيث أصدرت الوزارة القرار رقم (27) لسنة 2016م بتشكيل لجنة تتولى قياس ما تحقق من أهداف التنمية للألفية في ليبيا خلال الفترة (1990 - 2015م).

قامت اللجنة المشار إليها بتقسيم العمل بين أعضائها الذي تناول قياس ما تحقق من الأهداف وفقاً لمعايير ومقاييس تم الاتفاق عليها.

وتجدر الإشارة إلى أن ليبيا قطعت أشواطاً كبيرة في تحقيق الأهداف التنموية الثمانية للألفية وغاياتها الثماني عشرة مع نهاية العام 2015م، مع الأخذ بعين الاعتبار نقص البيانات المطلوبة وخاصة خلال السنوات الأخيرة.

ووزارة التخطيط وهي تقدم هذا التقرير لكافة مؤسسات الدولة ومنتخذي القرار والمراكز البحثية، تود أن تعبر عن شكرها وكامل تقديرها لأعضاء اللجنة وغيرهم الذين شاركوا في إعداده.

أ. د. الطاهر الهادي الجهيمي

وزير التخطيط المفوض

مقدمة:

تبننت دول العالم التي شاركت في الاجتماع الذي عقد برعاية الأمم المتحدة عام 2000م وضع خطط واستراتيجيات تستهدف قياس ما تحقق من أهداف التنمية للألفية بداية من العام 1990م وحتى نهاية العام 2015م، وقد اهتمت ليبيا كغيرها من دول العالم الثالث بإعداد تقارير دورية تبين فيها ما حققته من هذه الأهداف.

ومن خلال المؤشرات التي استخدمت في قياس الأهداف يمكن القول إن ليبيا قطعت شوطاً مقبولاً في مختلف المجالات التي جاءت بها الأهداف خاصة ما يتعلق بتعميم التعليم الابتدائي وتحسين الصحة الإنجابية وخفض وفيات الأطفال دون سن الخامسة وتعزيز المساواة والإنصاف بين الجنسين وتمكين المرأة، في الوقت الذي واجهتها بعض الصعوبات في تحقيق بعض الأهداف بالمستوى المناسب والمطلوب كما هو الحال في مكافحة (الإيدز) والملاريا وبعض الأمراض الأخرى.

وقد أخذ قياس ما تحقق من أهداف التنمية للألفية بعين الاعتبار أهم خصائص وسمات الاقتصاد الليبي والتي كانت مرجعاً لكافة برامج التنمية التي نفذت في ليبيا خلال الفترة (1990 - 2015م)، ولعل من أبرز هذه السمات والخصائص:

1. رقعة شاسعة من الأرض وعدد صغير من السكان حيث تبلغ مساحة ليبيا 1.665.000 كم² وبلغ عدد السكان حوالي 6.5 مليون نسمة بكثافة سكانية تبلغ 3.9 فرد لكل كيلومتر مربع.
 2. نقص القوى العاملة المتدربة وما تبع ذلك من اعتماد كبير على العمالة الوافدة.
 3. سيطرة قطاع النفط على النشاط الاقتصادي سواء فيما يتعلق بتوفير العملات الأجنبية أو مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي.
 4. الانفتاح على الخارج بنسبة كبيرة زادت في بعض السنوات عن 80% فهو اقتصاد يُصدر سلعة واحدة ويستورد أغلب احتياجاته من السلع الغذائية والوسيطة والاستثمارية.
 5. طوال أكثر من خمسة عقود اعتمد الاقتصاد الليبي على صادرات سلعة رئيسية وهي النفط والغاز ومشتقاتهما زادت نسبتهم في بعض السنوات عن 97% من إجمالي الصادرات السلعية.
- وإلى جانب هذه السمات والخصائص وغيرها، والتي ساهمت بشكل أو بآخر في تندي أداء الاقتصاد الليبي، فإنه لا بد من الإشارة إلى أن بعض السمات تمثل رصيماً إيجابياً يجب أن يوظف بكفاءة ومهنية تمكن من تحقيق أهداف التنمية الوطنية ومنها على سبيل المثال:

- مخزون إستراتيجي من الموارد الطبيعية مثل النفط والغاز والحديد ورمال السليكا والأحجار الجيرية وغيرها.
 - موقع متميز يربط أفريقيا بأوروبا وبقية دول العالم.
 - تجارة العبور التي تمثل رصيماً مهم في نشاط التجارة الخارجية والداخلية من جانب والنمو الاقتصادي من جانب آخر.
- وأخيراً لا بد من إيضاح أن خطط وميزانيات التنمية التي أعدت ونفذت خلال الفترة (1990 - 2015م) تناولت أهداف التنمية للألفية وما تحقق منها.

الهدف الأول: القضاء على الفقر والجوع الشديدين

الغاية 1: تخفيض نسبة السكان الذين يقل دخلهم عن دولار واحد في اليوم إلى النصف ما بين عامي (1990 و2015م).

المؤشرات:

- نسبة الأسر التي تقع تحت خط الفقر الوطني.
- حصة الخمس الأفقر في الإنفاق.
- نسبة فجوة الفقر (مدى حدوث الفقر "عمق الفقر").

الغاية 2: تخفيض نسبة الناس الذين يعانون من الجوع إلى النصف ما بين عامي (1990 و2015م).

المؤشرات:

- مدى شيوع ظاهرة الأطفال بوزن ناقص تحت سن خمس سنوات (المواليد بوزن ناقص).
- نسبة الأسر التي تستهلك الحد الأدنى من السعرات الغذائية.

تتمتع ليبيا بموارد اقتصادية كبيرة من أهمها النفط والغاز الطبيعي، وإمكانيات مهمة جداً من الطاقات المتجددة، الرياح والطاقة الشمسية، وهذه الموارد لو استغلّت بشكل مناسب فإنها توفر المستوى المعيشي الجيد للسكان، خاصة أن سكان ليبيا مازال عددهم محدود وإمكانياتهم البشرية كبيرة بسبب وجود نسبة عالية منهم في سن العمل مما يمكن من ارتفاع في الإنتاج إذا توفرت الرغبة والتخطيط السليم وبناء الدولة.

التقدم المحقق:

لقد حققت ليبيا خلال الفترة الماضية تقدماً معتبراً في تحسين مستوى معيشة الفرد والأسرة وتبين الأرقام أن نسبة الأسر التي تعيش تحت خط الفقر انخفضت إلى النصف تقريباً بين عامي (1990 و2015م)، كما أن حصة الخمس الأفقر في الإنفاق سجلت تحسناً، وإن كان بسيطاً، وبالنسبة لفجوة الفقر فقد سجلت تراجعاً ملحوظاً خلال الفترة المرجعية، أما بالنسبة لشيوع حالة الأطفال بوزن ناقص فقد أشارت البيانات إلى تذبذب هذا المؤشر، وإن كان في جميع السنوات مقبولاً ولم يتجاوز 6%، وينخفض في بعض السنوات إلى 4.6% تقريباً، وسجل مؤشر نسبة الأسر التي تستهلك الحد الأدنى من السعرات الحرارية انخفاضاً بلغ 3% بين عامي (1990 و2015م)، غير أنه حالياً يشهد تراجعاً نتيجة للأداء الاقتصادي المتدني من جهة، والارتفاع الحاد في الأسعار من جهة أخرى.

مقومات القوة:

- توفر الموارد الطبيعية التي تحقق مستوى إنتاجية عالية وفرص عمل وبالتالي مستوى معيشي جيد لجميع أفراد المجتمع.
- وجود قوة عمل (موارد بشرية) كبيرة بالنسبة لحجم السكان.
- القوانين والتشريعات التي تؤمن مستوى معيشي مناسب للجميع.
- الموقع الجغرافي المهم الذي يتمثل في التواصل الاقتصادي والإقليمي والعالمي ودوره في توفير الخدمات وبالتالي فرص العمل والإنتاج.
- تبني برامج أخرى مدرة للدخل توفرها المحفظة الاستثمارية والأسهم التي تملكها الأسر محدودة الدخل، وبرنامج الدخل للأبناء القصر (وهذه برامج شبه متوقفة).
- الموارد الطبيعية المتاحة التي توفر بها منتجات الطاقة البديلة، الطاقة الشمسية وطاقة الرياح.

مكامن الضعف:

- ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية الأمر الذي اثر تأثيراً سلبياً بالغاً على مستويات المعيشة، وجعل الزيادات في الدخل عديمة الجدوى في تحسين المستوى المعيشي.
- انعكست أوضاع الأسر المعيشية محدودة الدخل سلباً على بناء القدرات للفئات الاجتماعية الضعيفة، وشكلت تآكلاً للمكاسب التي تحققت خلال السنوات الماضية في مجال تخفيض مستويات الفقر.
- التأثير السلبي لسياسة تقليص دعم السلع على مستوى إشباع الحاجات الأساسية لفئة محدودي الدخل.
- النقص الحاد في البيانات والمؤشرات التي تعكس الواقع المعيشي للأسر.
- التذبذب في أسعار صرف الدينار الليبي لمستويات تفوق الثلاثة أضعاف.
- استهلاك المياه غير المرشد مع النقص الكبير فيها في المناطق الساحلية التي يتركز بها السكان.

التحديات:

- خفض نسبة وعدد الأسر الواقعة تحت خط الفقر الوطني والعوز والاستمرار في تخفيضها.
- المحافظة على مستوى الرفاه الاجتماعي المتحقق لنتمتع الأسر بمستوى معيشي لائق.
- التدقيق في السياسات المصاحبة لبرامج إعادة الهيكلة المقترحة واعتبار تأثيراتها على الفئات محدودة الدخل، خاصة فيما يتعلق بأي إجراءات قد تمس سوق العمل والاستخدام، تتطوي على آثار سلبية على مستوى معيشة تلك الفئات التي ينبغي أخذها بعين الاعتبار.
- الاستقرار الإداري والسياسي وتحديث البنية الأساسية للمرافق وتقديم الخدمات لأفراد المجتمع وتوفيرها للجميع.
- حالة الانفلات الأمني وتوقف صادرات النفط.
- نقص السيولة النقدية وتدني قيمة صرف الدينار الليبي مقابل العملات الأجنبية.
- الارتفاع غير المرشد في الإنفاق التسييري.
- التوسع المفرط في التوظيف بالجهاز الإداري للدولة مما نجم عنه زيادة معدل البطالة المقنعة.

الفرص المتاحة:

- النسبة العالية من السكان في سن العمل وهو ما يجعل الفرص متاحة لزيادة الإنتاج وتعزيز القدرة الإنتاجية للاقتصاد الوطني.
- توفر الإمكانيات المادية والبشرية مما يعطي الفرصة لحصول جميع أفراد المجتمع على فرص العمل اللائق والمدر للدخل.
- الموقع الجغرافي المتميز من شأنه أن يساهم في توفير عوائد كبيرة للمجتمع.
- الموارد الطبيعية المتمثلة في النفط والغاز الطبيعي وبدائل الطاقات المتجددة.

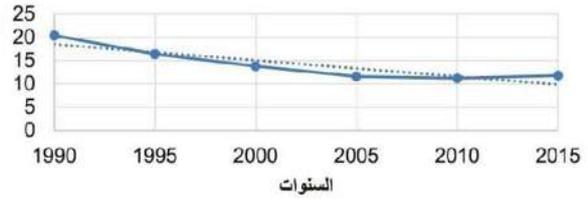
جدول (1-1)
نسبة الأسر تحت خط الفقر

المؤشر	1990	1995	2000	2005	2010	2015	حجم تحقيق الهدف	البيئة المصاحبة
نسبة الأسر التي تقع تحت خط الفقر	20.4	16.4	13.8	11.6	11.2	11.8	مقبول	ضعيف
حصة الخمس الأفقر في الإنفاق	9.3	9.8	10.2	10.6	11.1	10.8		
نسبة فجوة الفقر	8.7	7.4	6.1	5.3	5.1	5.5		
شيوع ظاهرة الأطفال بوزن ناقص	4.6	4.7	5.1	5.3	4.8	6.0		
نسبة الأسر التي تستهلك الحد الأدنى من السعرات الغذائية	9.4	7.8	6.9	6.3	6.2	6.5		

ملاحظة: تم تقدير النسبة تأسيساً على تقديرات سابقة وذلك لعدم توفر إحصائيات معتمدة وذات مصداقية.

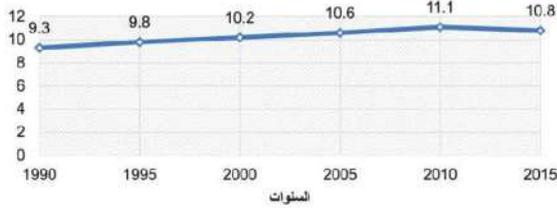
الشكل (1-1)

نسبة الأسر تحت خط الفقر %



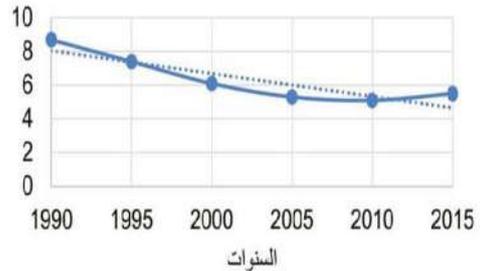
الشكل (2-1)

حصة الخمس الأفقر في الإنفاق %



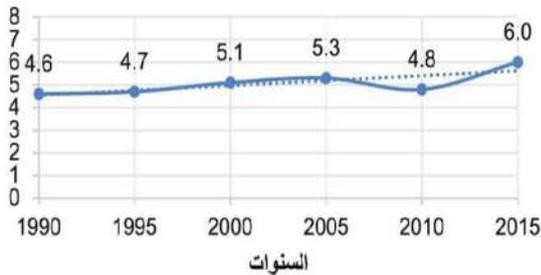
الشكل (3-1)

نسبة فجوة الفقر %



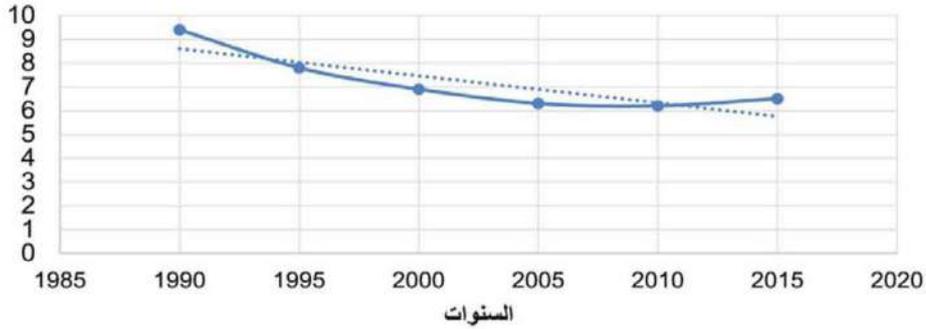
الشكل (4-1)

نسبة الأطفال بوزن ناقص %



الشكل (5-1)

نسبة الاسر التي تستهلك الحد الادنى من السعرات الغذائية%



المشاهد الممكنة للقضاء على الفقر وتحسين المستوى المعيشي لمحدودي الدخل:

المشهد الأول	تقديم الإعانات للأسر الفقيرة والأسر التي ترأسها أنثى بما يساعدها على تجاوز المستوى الأدنى للمعيشة.
المشهد الثاني	خلق فرص عمل للعاطلين عن العمل وتدريب الباحثين عن عمل على التقنيات التي تمكنهم من إيجاد العمل المجدي اقتصادياً وتكوين المشاريع والدفع باتجاه تأسيس وإدارة المشروعات الصغرى.
المشهد الثالث	تطوير آلية مناسبة لجمع البيانات والمعلومات عن الفقراء ومحدودي الدخل باستخدام التقنيات الحديثة التي توفر البيانات والمؤشرات الإحصائية عن الفقر والفقراء بشكل دوري مستمر.
المشهد الرابع	<ul style="list-style-type: none"> • وضع برنامج لتمكين الشباب من المساهمة الفاعلة في الإنتاج وتسهيل فرص العمل لهم بما يجعلهم قادرين على الحصول على العمل اللائق والاستجابة لمتطلبات سوق العمل المعاصر وتوفير الدخل الجيد لأسرهم. • المراقبة الدقيقة لأسعار السلع والمواد الغذائية. • منع تهريب السلع الغذائية والنفطية. • تنظيم ومراقبة الهجرة غير المشروعة. • نشر الوعي وترسيخ ثقافة العمل والإنتاج ونبذ التواكل.

التقديرات والمنهجيات لتحسين الأداء:

الهدف	جمع البيانات	المتابعة الإحصائية	استخدام الإحصائيات في صنع القرار	المراقبة والتقييم
القضاء على الفقر والجوع الشديدين	ضعيف	مقبولة	متوسط	متوسط

من أهم الدراسات التي تهتم بموضوعات مستويات المعيشة وتحدد خطوط الفقر الوطنية مسوحات الإنفاق والدخل العائلي، وقد نفذت في ليبيا خلال الفترة الماضية ثلاث مسوحات عن إنفاق الفرد والأسرة في السنوات 1992 – 2003 – 2008.

الهدف الثاني: تحقيق شمولية التعليم الابتدائي

الغاية 3: ضمان شمول التعليم الأساسي لجميع الأطفال ذكوراً وإناثاً وذلك بحلول عام 2015:

المؤشرات:

- نسبة التلاميذ الذين التحقوا بالصف الأول ووصلوا للصف الخامس.
 - معدل الإلمام بالقراءة والكتابة ممن تتراوح أعمارهم (15 - 24 سنة).
 - معدل الالتحاق الصافي بمرحلة التعليم الأساسي.
- في ليبيا تعتبر مرحلتا التعليم الابتدائي (6 سنوات) والإعدادي (3 سنوات) مرحلة تعليمية واحدة مدتها 9 سنوات وتسمى مرحلة التعليم الأساسي أو مرحلة التعليم الإلزامي لأنها مرحلة إلزامية وفق القانون، ولذلك فإننا سنستخدم في هذا التقرير مصطلح التعليم الأساسي الذي يعنى المرحلتين الابتدائية والإعدادية معا، كما تجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن هذه المرحلة مجانية في المدارس الحكومية مثلها مثل كل المراحل التعليمية الأخرى.

التقدم المحقق:

ارتفع عدد الطلاب المتحقين بمرحلة التعليم الأساسي من 1175300 طالب وطالبة في العام الدراسي 1990 / 1991م ليصل إلى 1365000 طالب وطالبة في العام الدراسي 1995 / 1996م، وتطور بمعدل نمو سنوي مركب يصل إلى 3.0% وهو أعلى من معدل نمو السكان خلال هذه الفترة والذي بلغ نحو 2.8%. وخلال السنوات الدراسية 2000 / 2001م و 2005 / 2006م و 2010 / 2011م شهد حجم الالتحاق انخفاضاً كبيراً وخاصة في العام الدراسي 2005 / 2006م، وذلك كنتيجة لانخفاض عدد المواليد وكذلك معدل المواليد الخام من بداية عقد التسعينات من القرن الماضي والذي استمر حتى عام 1998م ثم بدأ في الارتفاع بشكل تدريجي إلا أنه لم يصل إلى مستوى عقد الثمانيات إلا بعد عام 2002، وذلك كما توضحه بيانات الجدول رقم (1-2).

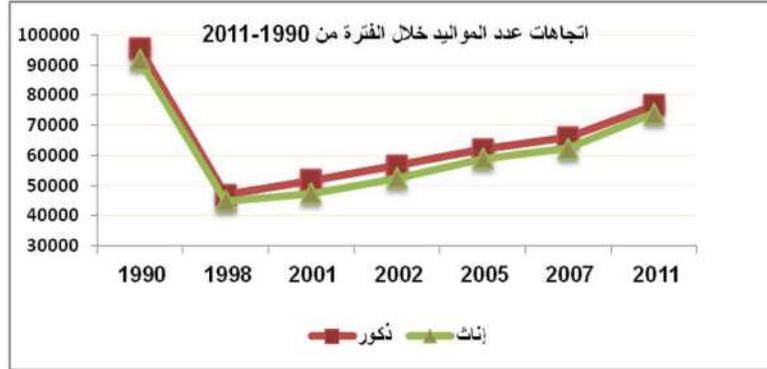
جدول (1-2)

تطور عدد المواليد خلال الفترة 1990 - 2011م

السنة	ذكور	إناث	المجموع
1990	95520	91780	187300
1998	46851	44871	91722
2001	51685	47502	99187
2002	56655	52429	109084
2005	62072	58927	120999
2007	65975	62362	128337
2011	76618	73830	150448

وعندما سجل عدد المواليد ارتفاعاً متواصلًا منذ العام 2002م فإن هذا النمو قد انعكس على حجم الالتحاق المدرسي 2010 – 2011م، حيث سجل عدد الملتحقين نمواً متواصلًا خلال باقي الفترة، وذلك كما توضحه بيانات الشكل رقم (1-2).

الشكل (1-2)



أ – معدلات الالتحاق الإجمالي:-

يقصد بالالتحاق الإجمالي هو مجموع الملتحقون بالتعليم بغض النظر عن أعمارهم منسوباً إلى عدد السكان في السن المدرسية (6 – 24 سنة)، وفي هذا السياق توضح بيانات الجدول رقم (2-2) والشكل رقم (2-2)، أن هذه المعدلات قد سجلت تباطؤاً منذ العام الدراسي 2000 / 2001م إلى العام الدراسي 2010 / 2011م وفي السنة الدراسية الأخيرة أرتفع معدل الالتحاق ليصل إلى مستوى قريب مما كان عليه في العام الدراسي 1995 / 1996م، وقد يعزى هذا الاتجاه إلى أنه في السنوات من عام 1990م إلى عام 2010م كان هناك مراقبة وتشديد على التقيد بالسن القانونية للدخول للمدارس وأن كل من يريد إدخال ابنه إلى المدرسة قبل السن القانونية عليه تسجيله في برنامج التعليم المنزلي، أما في السنة الأخيرة يتضح أن عمليات الرقابة والتشديد قد ضعفت وقل الالتزام بها من الجهتين ولي الأمر والمدرسة.

جدول (2-2)

تطور عدد الملتحقين بمرحلة التعليم

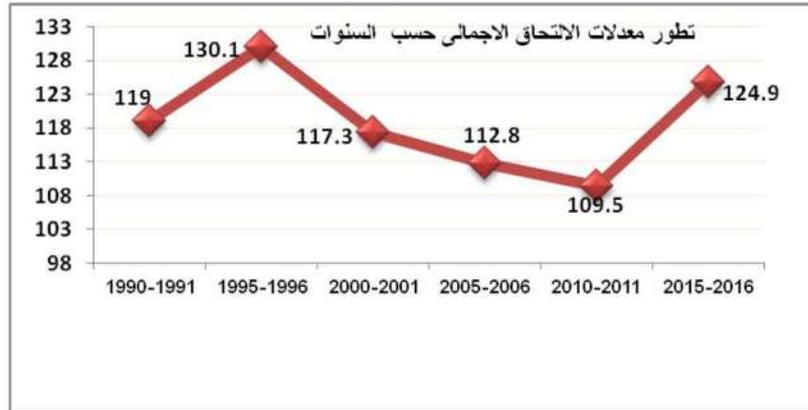
الأساسي حسب النوع ومعدل الالتحاق الإجمالي للفترة 1990 - 2015

معدل الالتحاق الاجمالي	نسبة النوع (%)	الملتحقون			السنة الدراسية
		المجموع	بنات	بنين	
119.0	48.4	1175300	568845	606455	1991 / 1990
130.1	48.5	1365000	662025	702975	1996 / 1995
117.3	64.8	1176843	571821	605022	2001 / 2000
112.8	94.8	1088125	532215	555910	2006 / 2005
109.5	50.6	1133708	573492	560216	2011 / 2010
124.9	49.6	1390533	689704	700829	2016 / 2015

ملاحظة: نسبة النوع = عدد البنات ÷ مجموع البنين والبنات %.

ووفقاً لما توضحه بيانات الشكل رقم (2-2) فإن نسبة النوع سجلت نمواً متواصلًا خلال الفترة محل البحث من 48.4% في السنة الدراسية الأولى لتصل إلى 49.6% في آخر سنة دراسية وهي تتفق والاتجاه التنازلي لنسبة النوع على مستوى المجموع الكلي للسكان خلال سنوات التعداد الماضية، وهي نسبة تنمو لصالح الإناث.

الشكل (2-2)



ب معدل الالتحاق الصافي:-

الالتحاق الصافي هو عدد الطلاب المتحقون بالنظام التعليمي ممن أعمارهم بين (6 – 24 سنة) منسوباً إلى مجموع السكان في السن المدرسية (6 – 24 سنة)، وفي هذا السياق توضح بيانات الجدول رقم (3-2) والشكل البياني رقم (3-2) أن معدلات الالتحاق الصافي في نمو مستمر طيلة الفترة محل البحث، وقد بلغت في السنة الدراسية الأخيرة مستوى مرتفعاً جداً وهو ما يشكل الحدود القصوى للالتحاق الصافي.

جدول (3-2)

معدلات الالتحاق الصافي بالتعليم الأساسي حسب النوع للفترة 1990 – 2015م

معدل الالتحاق الصافي			المتحقون			السنة الدراسية
مجموع	إناث	ذكور	المجموع	بنات	بنين	
84.0	82.7	85.2	829297	402209	427088	1991 / 1990
87.0	85.8	88.2	912772	443607	469165	1996 / 1995
89.0	88.4	89.5	892931	433964	458967	2001 / 2000
93.0	92.8	93.2	897087	438676	458411	2006 / 2005
96.0	96.4	95.6	993937	489017	504920	2011 / 2010
98.0	98.5	97.5	1090799	537764	553035	2016 / 2015

الشكل (2-3)



ج - الإلمام بالقراءة والكتابة:

تشير بيانات النتائج النهائية لتعدادات العامة الثلاثة الأخيرة للسكان إلى أن معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة للسكان من فئة الأعمار (15 - 24 سنة)، قد سجلت تطوراً ملحوظاً خلال عقدين من الزمان، حيث ارتفعت من 80.6% في منتصف عقد الثمانينات من القرن الماضي (95.1% للذكور و 70,5% للإناث) لتصل إلى 99.2% (99.4% للذكور و 98.9% للإناث) عام 2006م، ويلاحظ أن هذه المعدلات الأخيرة تمثل النهايات القصوى لمعدلات الإلمام بالقراءة والكتابة، وذلك كما هو موضح بالجدول رقم (4-2) والشكل (4-2)، ومن هنا يتضح أن هذا الغرض المتمثل في الإلمام بالقراءة والكتابة قد تم تحقيقه منذ فترة قبل سنة الهدف وهي سنة 2015.

جدول (2-4)

معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة للسكان (15- 24 سنة)
للسنوات 1984 و1995 و2006

النوع	1984				1995				2006			
	السكان	أميون	نسبة الأمية %	نسبة الأمية %	السكان	أميون	% الأمية	نسبة الإلمام %	السكان	أميون	نسبة الأمية %	نسبة الإلمام %
ذكور	145954	7201	4.9	95.1	552477	6959	1.3	98.7	580231	3412	0.6	99.4
إناث	211337	62256	29.5	70.5	537522	26553	4.9	95.1	566082	6062	1.1	98.9
مجموع	357291	69457	19.4	80.6	1089999	33512	3.1	96.9	1146313	9474	0.8	99.2

مقومات القوة:-

- تؤكد هذه المعدلات أن النظام التعليمي في ليبيا قد حقق تقدماً ملحوظاً على الأقل من الناحية الكمية في اتجاه الوصول إلى تحقيق الغاية الأولى من هدف تحقيق شمولية التعليم الأساسي لكل من البنين والبنات وهي رفع معدلات الالتحاق الصافي بالتعليم الأساسي لكل من الذكور والإناث في العمر (6 - 14 سنة)، ويلاحظ أن نسبة التحاق البنات قد تحطت نسبة التحاق البنين ولأول مرة خلال كل الفترة، وارتفعت هذه النسبة بـ14 درجة مئوية للمجموع و12.3 درجة للبنين و 15.8 درجة للبنات.
- بلوغ معدلات مرتفعة للإلمام بالقراءة والكتابة تضاهي ما حققته المجتمعات المتقدمة في سياق ضمان حق المواطن الليبي في التعليم لإحداث تطور اجتماعي باتجاه تنمية بشرية مستدامة.
- تحقيق رصيد تعليمي كمي كبير من خلال تطبيق سياسات إلزامية التعليم ومجانيته لكافة الشرائح الاجتماعية منذ ستينيات القرن الماضي وعبر خيارات وطنية تتمثل في (التعليم للجميع).
- القضاء شبه الكامل على الأمية بين صغار السن (15 - 24 سنة) مع ارتفاع ملحوظ في معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة مما أدى إلى تضيق الفجوة التعليمية في المجتمع الليبي (فالمعرفة متاحة توظيفاً واكتساباً).

مكامن الضعف: -

- ارتفاع تكلفة التوسع الكمي للقاعدة التعليمية من خلال مبدأ التعليم للجميع الذي يفرض توفير المرافق التعليمية أينما يوجد المستهدفون بشمولية التعليم الأساسي دون مراعاة تناسب التكلفة مع العائد كاستثمارات موظفة لصالح العملية التعليمية في سياق التوجه العام لتحقيق التنمية البشرية المستدامة.
- ضعف القدرات المهنية والفنية لمخرجات العملية التعليمية وعدم ملائمتها لاحتياجات سوق العمل.
- النقص الملحوظ في برامج إعداد وتأهيل المعلمين.
- الزيادة المفرطة في عدد المدرسين مما شكّل عبئاً ثقيلاً على ميزانية التعليم وعلى ضعف العملية التعليمية بذاتها.
- اقتتار المدارس والمؤسسات التعليمية للمرافق الضرورية.

التحديات:-

- بعدما حققت المرامي الكمية غايتها في شمولية التعليم بمرحلة التعليم الأساسي، فقد أصبح من الضروري إعطاء النوعية والكفاءة أهمية أكبر لكي تخدم متطلبات التقدم والحداثة وزيادة الكفاءة التنافسية لنظام التعليم ومخرجاته، وهذا يتطلب برامج خاصة في أسلوب انجاز العملية التعليمية بحد ذاتها وتجديد في طرق التدريس والتقييم وتطبيق مناهج متطورة.
- التكدس الوظيفي للعاملين بالتعليم وبخاصة المدرسين والمدرسات مما نتج عنه نقص حاد في نصيب الأستاذ من الطلبة، وهذا يعكس حالة من الهدر في توظيف الموارد البشرية في هذا القطاع وارتفاع نفقات الميزانية التسييرية لنشاط التعليم بشكل ليس له أي مردود ايجابي وكل هذا يمثل تحدياً كبيراً يواجه إصلاح العملية التعليمية ويتطلب بذل مجهود مضاعف في الإعداد والتأهيل وإعادة التأهيل للكادر الوظيفي لقطاع التعليم.

- إن اتساع الرقعة الجغرافية للبلاد المصحوبة بنشنت سكاني وأسع في مناطق الدواخل ومناطق الجنوب والوسط أدى إلى اختلال وأضح في توزيع المستلزمات التعليمية وتحقيق الاستفادة المثلى مما هو متاح منها وهذا من شأنه أدى إلى ارتفاع كبير في تكلفة الخدمات التعليمية بتلك المناطق.
- تشير العديد من التقارير لوزارة العمل والتدريب والتأهيل والقطاعات المستخدمة لخريجي النظام التعليمي والكثير من الدراسات والبحوث العلمية إلى أن مخرجات النظام التعليمي لا تلبي احتياجات سوق العمل من المهارات والكفاءات مما يشير إلى ضعف كبير في العملية التعليمية في تحقيق أحد أهدافها وهو بناء القوي العاملة الماهرة بالكم والكيف المطلوبين لسوق العمل، وعليه تتطلب التوجهات الإصلاحية تحقيق التوازن بين الاستثمار المالي الموظف لخدمة النظام التعليمي ومخرجات العملية التعليمية في خطوة للموائمة بين الكم والكيف.

جدول (5-2)

نسب مئوية%

الحالة التعليمية وشمولية التعليم مقترنة بتقييم للهدف الثاني والبيئة المصاحبة

البيئة المصاحبة	حجم تحقيق الهدف	2015	2010	2005	2000	1995	1990	المؤشر
قوية	ممتاز	100.0	99.8	99.2	97.4	96.9	90.4	معدل الإلمام بالقراءة والكتابة في الفئة العمرية (15 - 24) سنة
		98.0	96.0	93.0	89.0	87.0	84.0	صافي الالتحاق بالتعليم الأساسي
		96.3	94.2	89.2	86.8	87.2	83.4	نسبة التلاميذ الذين أنهوا الدراسة من الصف الأول إلى الصف الخامس

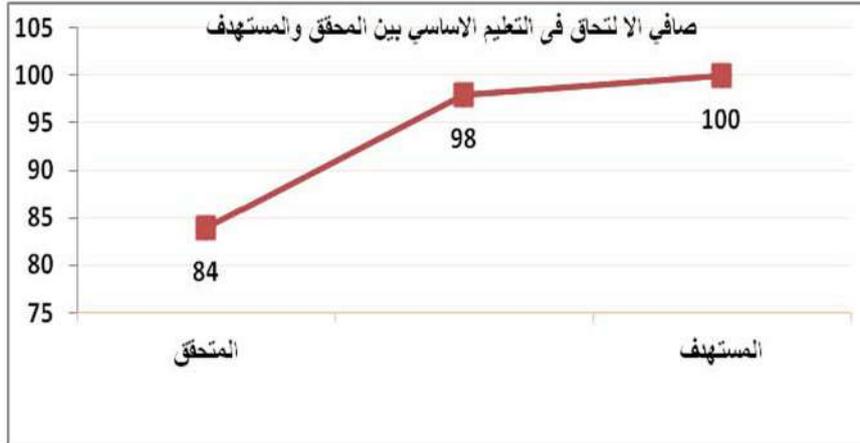
المشاهد الممكنة الخاصة بجودة التعليم:

إصلاح بيئة التعليم عن طريق التركيز على جودة العملية التعليمية باختيار مدارس في أكثر من حيز جغرافي تتمتع بدعم مالي وفني وإداري لتحقيق علاقة أفضل في معادلة الإعداد والانتفاع في سياق سياسة تعليمية وتدريبية تعالج العرض الفائض من المدرسين غير المؤهلين وذلك بما يفي بمتطلبات الكفاءة والفاعلية.	المشهد الأول
ترشيد الإنفاق وفق حسابات التكلفة والعائد والفعالية في كافة المراحل التعليمية.	المشهد الثاني
الاهتمام بالإحصاءات التعليمية والتربوية على اعتبارها الأساس السليم في أي جهد لتجويد العملية التعليمية.	المشهد الثالث
إعداد برامج تنفيذية بما يحقق التوافق بين الإنفاق على التعليم ومتطلبات العملية التعليمية.	المشهد الرابع
العمل المدروس والمبرمج للتحويل من التعليم النمطي التقليدي إلى التعليم الإلكتروني.	المشهد الخامس

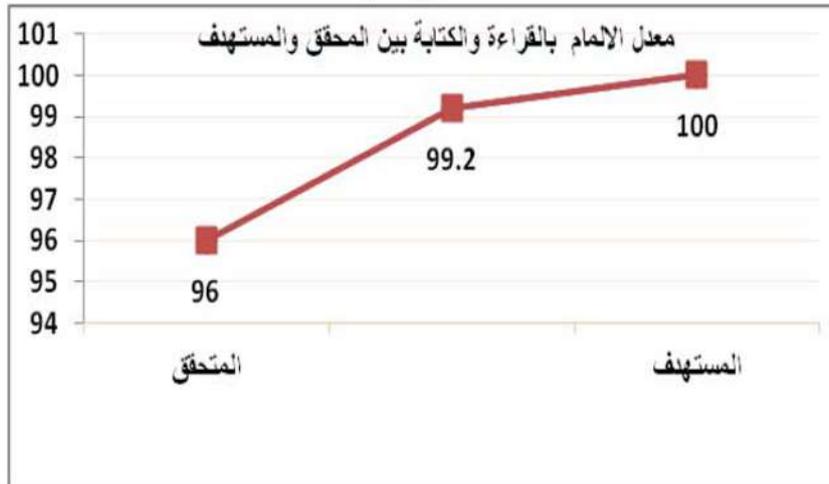
التقديرات والمنهجيات الخاصة بجودة التعليم:

الهدف	جمع البيانات	المتابعة الإحصائية	استخدام الإحصاءات في صنع القرار	المراقبة والتقييم
تحقيق شمولية التعليم الأساسي	متوسط	جيد	جيد	متوسط

الشكل (2- 5)



الشكل (2- 6)



الهدف الثالث: تعزيز المساواة والإنصاف بين الجنسين وتمكين المرأة

الغاية 4: القضاء على التمييز بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي بشكل أفضل بحلول عام 2005 لجميع المستويات التعليمية.

المؤشرات:

- نسبة الإناث إلى الذكور في العليم الأساسي والثانوي والجامعي.
- نسبة المتعلمات من الإناث إلى نسبة المتعلمين من الذكور في الفئة العمرية (15-24) سنة.
- حصة النساء في التوظيف بالقطاع غير الزراعي.
- نسبة المقاعد التي تشغلها النساء بالبرلمان الوطني.

التقدم المحقق:

بفضل الاهتمام الذي حظي به نشاط التعليم في ليبيا منذ ستينيات القرن الماضي فقد تمكنت ليبيا من تحقيق انجازات كمية على درجة كبيرة من الأهمية في مجال تعميم التعليم الأساسي وتحقيق الإنصاف بين الجنسين في مختلف المراحل التعليمية. وهذا ما توضحه المؤشرات الإحصائية التالية.

1. نسبة الإناث إلى الذكور في التعليم الأساسي والثانوي والجامعي:

لقد سجلت نسب الإناث في التعليم بمراحله الثلاث مستويات مرتفعة منذ تسعينيات القرن الماضي، كما توضحها بيانات الجدول (1-3) والشكل البياني رقم (1-3).

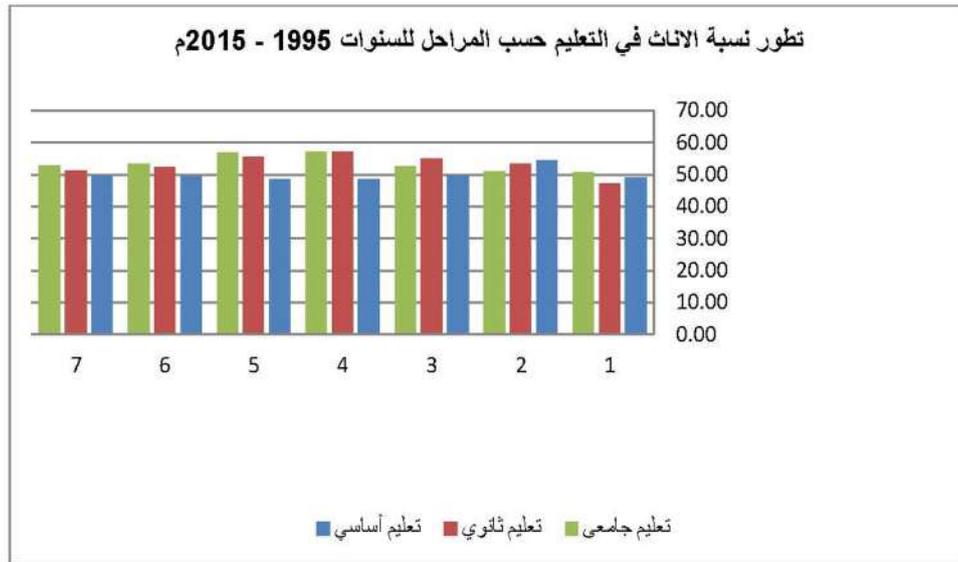
- ففي مرحلة التعليم الأساسي ارتفعت نسبة الإناث من 49% من مجموع الدارسين بمرحلة التعليم الأساسي في مطلع الألفية الثالثة لتصل إلى 49.5% في العام الدراسي (2001/2000م)، ثم تطورت لتصل في العام الدراسي (2015/2014م) إلى 49.6%، وهي نسبة تتفق مع نسبة النوع لمجموع السكان، وتعكس مستوى عال من الإنصاف والمساواة بين الجنسين بهذه المرحلة.
- وفي مرحلة التعليم الثانوي فقد سجلت نسبة الإناث نسبة أعلى من 50% في جميع السنوات ابتداءً من العام الدراسي (1998 / 1999م) وبلغت أقصى مستوى لها في العام الدراسي (2004 / 2005م) وبنسبة تصل إلى 57.1%، وشهدت حالة من التباطؤ خلال باقي السنوات إلا أنه لم تنخفض عن 51.3% في عام (2015/2014م)، وتؤكد هذه المستويات تحقيق الغاية المستهدفة في هذا المجال وبمعدلات مرتفعة جداً.
- وفي مرحلة التعليم الجامعي، فإن المؤشرات الإحصائية تؤكد أن حالة القضاء على التمييز بين الجنسين في هذا الميدان هي متحققة منذ تسعينيات القرن الماضي، حيث أن نسبة الإناث في التعليم الجامعي هي أعلى من الذكور خلال كل الفترة محل البحث.

جدول (1-3)

تطور نسبة الإناث في التعليم حسب المراحل للفترة 1995 - 2015م									
السنوات	تعليم أساسي			تعليم متوسط			تعليم جامعي		
	نسبة الإناث	بنات	المجموع	نسبة الإناث	بنات	المجموع	نسبة الإناث	بنات	المجموع
1995 - 94	49.00	640087	1306300	47.14	105637	224092	50.50	67874	134412
1998 - 99	54.34	576676	1061315	53.22	141560	266002	50.94	123702	242827
2000 - 01	49.51	582621	1176843	54.91	163161	297147	52.55	124398	236744
2004 - 05	48.64	526437	1082347	57.06	190058	333091	57.21	148771	260040
2008 - 09	48.66	501674	1030991	55.64	168444	302727	56.87	149457	262786
2011 - 12	49.36	641856	1300362	52.40	201347	384250	53.50	166302	310845
2014 - 15	49.60	665654	1342045	51.30	206251	402048	52.70	264761	502392

المصدر: علي مصطفى الشريف .. السكان والتعليم والقوى العاملة (1954-2016م) من منشورات الجامعة المغربية - (تحت الطباعة).

الشكل (1-3)



ملاحظة: الأرقام من 1 إلى 7 أسفل الرسم البياني تشير إلى السنوات محل البحث.

وهكذا توضح البيانات أعلاه أن ليبيا قد حققت هذه الغاية من الناحية الكمية ويكل جدارة منذ تسعينات القرن الماضي ولا يحتاج الأمر إلا إلى إعطاء موضوع النوعية المزيد من الاهتمام. وفي هذا السياق، وكما توضح بيانات الجدول (2-3) أن مؤشرات التكافؤ بمختلف مراحل التعليم هي أعلى من مؤشرات التكافؤ على مستوى النوع للسكان، وهذا يؤكد أن ليبيا قد تجاوزت مرحلة القضاء على التمييز بين الجنسين في مختلف مراحل التعليم منذ منتصف العقد الأول للألفية الثالثة.

جدول (2-3)

السكان في السن المدرسية حسب النوع والفئات العمرية الموازية لكل مرحلة للفترة 1954-2015م

السنوات	مؤشر التكافؤ بمرحلة التعليم الأساسي		مؤشر التكافؤ بمرحلة التعليم الثانوي		مؤشر التكافؤ بمرحلة التعليم الجامعي	
	في مجموع السكان	في التعليم	في مجموع السكان	في التعليم	في مجموع السكان	في التعليم
1995	97.2	96.1	97.1	89.2	97.5	102.0
2006	96.1	94.7	97.2	132.9	97.8	133.7
2010	96.1	97.5	97.2	110.1	97.9	115.1
2015	96.1	98.4	97.2	105.1	97.9	122.4
مجموع الفترة	385.5	386.7	388.7	437.3	391.1	473.2
متوسط الفترة	96.4	96.7	97.2	109.3	97.8	118.3

2- نسبة المتعلقات من الإناث إلى نسبة المتعلمين من الذكور في الفئة العمرية (15-24 سنة).
توضح البيانات الإحصائية للسنوات محل الاهتمام أن نسب الإناث المتعلقات في الفئة العمرية (15 - 24 سنة) إلى مجموع السكان الإناث من نفس الفئة العمرية، تكاد تكون متساوية مع نظيرها لدى الذكور، حيث توضح بيانات الجدول رقم (3-3) أن نسب النساء المتعلقات في هذه الفئة العمرية تكاد تكون متساوية مع نسب الذكور في نفس الفئة العمرية باستثناء السنة الأولى من فترة البحث، أما باقي السنوات فإن الفرق بين النسبتين بسيط جداً ولا يتعدى الجزء من الدرجة المئوية، فقد ارتفعت هذه النسبة من 99.57% للذكور و99.22% للإناث عام 2006م لتصل إلى 99.90% للذكور و99.70% للإناث عام 2015م، وهذا يؤكد مستوى مرتفع جداً من الانجاز الكمي في هذا الميدان.

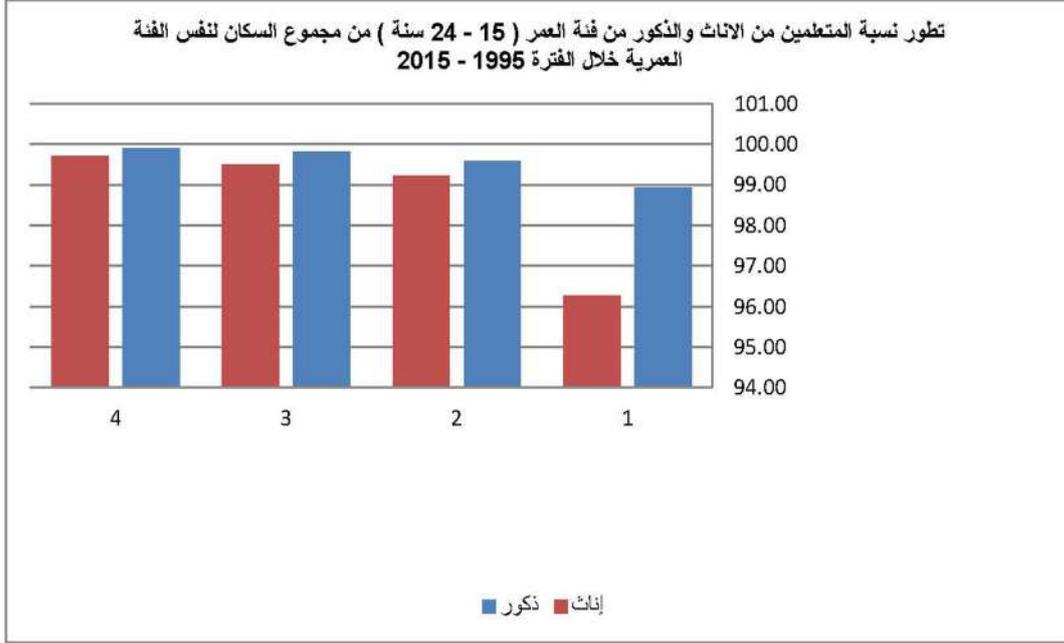
جدول (3-3)

معدلات الأمية للسكان (15-24 سنة) حسب النوع للفترة 1995 - 2015م

السنوات	مجموع السكان (15 - 24 سنة)			الملمين منهم بالقراءة والكتابة والحاصلين على مؤهلات تعليمية من التعليم الأساسي فما فوق			نسبة المتعلمين من الإناث والذكور		
	المجموع	إناث	ذكور	المجموع	إناث	ذكور	المجموع	إناث	ذكور
1995	1675098	825545	849553	1635259	794757	840502	97.62	96.27	98.93
2006	1689206	831705	857501	1679093	825241	853852	99.40	99.22	99.57
2010	2265949	1114905	1151044	2258072	1109330	1148742	99.65	99.50	99.80
2015	2474929	1217730	1257199	2470019	1214077	1255942	99.80	99.70	99.90

المصدر: مصلحة الإحصاء والتعداد نتائج التعدادات العامة للسكان، ومركز تخطيط التعليم.

الشكل (2-3)



ملاحظة : الأرقام من (1 إلى 4) أسفل الرسم البياني تمثل السنوات محل الدراسة.

3- حصة النساء في التوظيف في القطاع غير الزراعي:

أن توظيف المرأة الليبية في الأنشطة الاقتصادية يتركز بشكل كبير في الأنشطة الخدمية، وعلى وجه التحديد الجهاز الإداري وقطاع التعليم والصحة والمصارف، حيث توضح بيانات نتائج التعداد العام للسكان لعامي 1995 و2006 ونتائج مسح التشغيل والبطالة لعام 2012م، أن نسب تشغيل النساء في هذه القطاعات قد سجلت 88.7% و92.6% و96.8% على التوالي. وهذا يؤكد أن حصة النساء في القطاع الزراعي والقطاع غير المنظم ضعيفة جداً.

توضح بيانات التوظيف حسب أقسام النشاط الاقتصادي للفترة 1995-2014م وحسب ما هو وارد في الجدول رقم (3- 4)، أن حصة الإناث في التوظيف بالقطاع غير الزراعي لا تتعدى 33% عند أعلى مستوى لها، وبالرغم من أنها لازالت نسبة ضعيفة، إلا أنها في حالة تطور طيلة الفترة محل البحث من 21% عام 1995م لتصل إلى 32,5% عام 2014م.

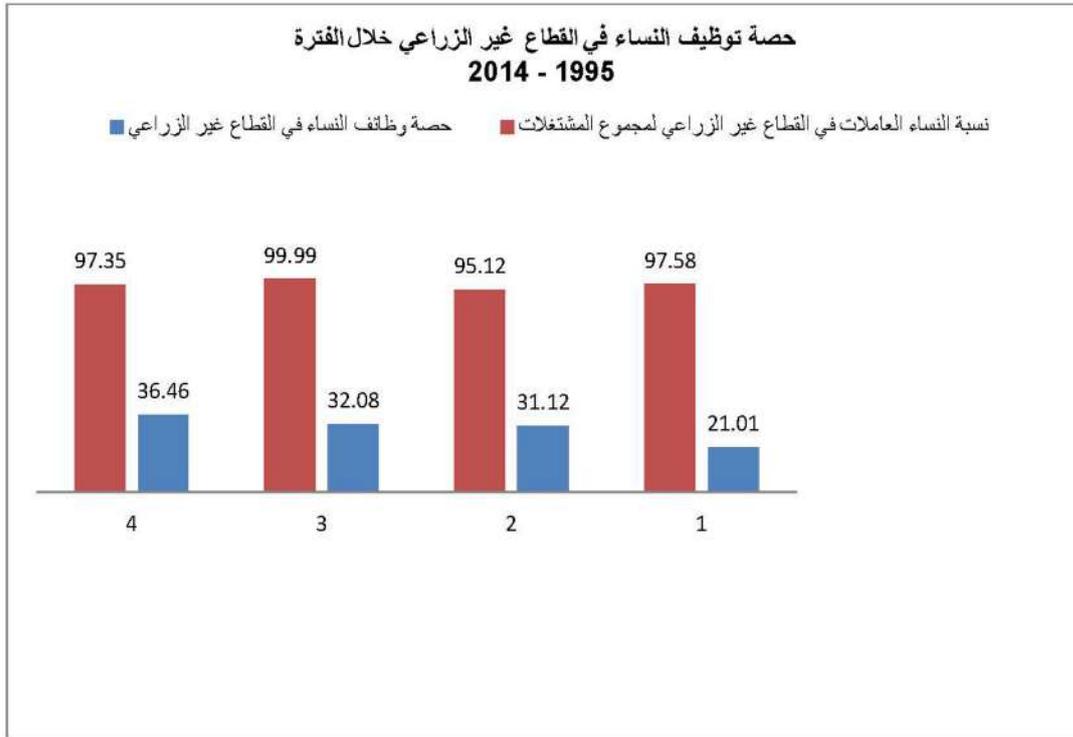
أما فيما يخص نسبة النساء المشتغلات في القطاع غير الزراعي إلى مجموع كل النساء المشتغلات في الاقتصاد الوطني، فإنها تراوحت بين 95% كأدنى نسبة عام 1995م وحوالي 100% كأعلى نسبة عام 2012م وهي نسب مرتفعة جداً وهو ما يؤكد أن نمط تشغيل المرأة الليبية يغلب عليه التوجه للجهاز الإداري والقطاعات الخدمية.

جدول (4-3)

نسبة النساء العاملات في القطاع غير الزراعي

نسبة النساء المشتغلات في القطاع غير الزراعي	مجموع المشتغلات		نسبة الإناث	المشتغلين في القطاع غير الزراعي		السنوات
	في القطاع غير الزراعي	في جميع القطاعات		مجموع الاناث	المجموع ذكور وإناث	
97.58	169285	173491	21.01	169285	805674	1995
95.12	369921	388901	31.12	369921	1188807	2006
99.99	484752	484822	32.08	484752	1511207	2012
97.35	586870	602846	36.46	586870	1609466	2014

الشكل (2-3)



4- المشاركة السياسية وتمكين المرأة:

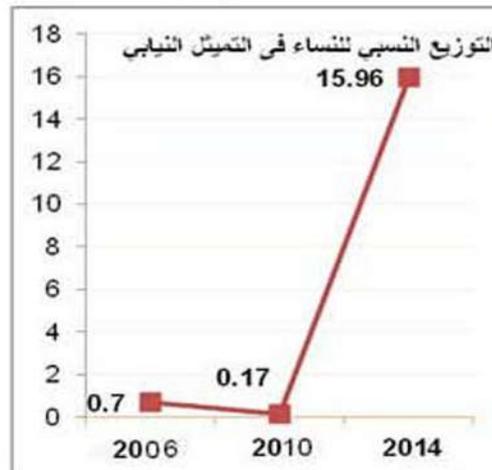
نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمان الوطني (المشاركة السياسية):
رغم المكتسبات والحقوق التي حصلت عليها المرأة الليبية إلا أن مساهمتها في الحياة النيابية ظلت في أضيق نطاق، وربط القدرات التي تتمتع بها بمتغير الانتفاع والتوظيف ومشاركتها في صنع القرار ظلت دون مستوى الطموح كما هو موضح بالجدول والشكل البياني التاليين.

جدول (3-6)

نسب النساء في التمثيل النيابي

المؤشر	2006	2010	2012
نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمان	0.7	0.17	15.96

الشكل (3-5)



مقومات القوة:-

- حصول الفتيات مثلن مثل الفتيان على تعليم مجاني وإلزامي، حزز من قدراتها ومهاراتها.
- مؤشر التعليم يعكس رصيد ملائم لا يمكن إخفاله، وأن تغاضي عن الجودة والنوعية.
- يعزز التعليم القدرات الفردية والحريات ويعود بفوائد إنمائية مهمة أهمها كفاءة تكافؤ الفرص بين الجنسين للفتيات والفتيان يعني إتاحة الالتحاق بالمدارس، وإيجاد موقع قدم في سوق العمل وفرص الدخول لمحرك التمثيل النيابي.
- ارتفاع نسبة النساء المشتغلات في الوظائف غير الزراعية.
- من مقومات القوة ما يحققه التعليم للمرأة الليبية وارتباطه بسوق العمل من حوائد تفوق بكثير إنتاجية القطاع الذي تعمل في إطاره.

مكامن الضعف:-

- عدم فعالية حسابات الجودة في التعليم ومرتكزاتها من كفاءة وفعالية وأداء لدى المعنيين بالشأن التعليمي.
- طغت تقليدية الأدوار المهنية التي تؤدّيها المرأة الليبية على اتجاهات تشغيلها والتي تصنف عادة باعتبارها من مواطن الخلل في توزيع مساهماتها في سوق العمل الليبي.
- أغلب النساء العاملات في القطاع الغير المنظم يقتقرن لغطاء من التأمين الصحي والاجتماعي ولا يتمتعن بالحماية القانونية اللازمة وذلك ينطبق على الذكور أيضاً.
- مازال المجتمع لا يؤمن بقدره المرأة السياسية ومكنتها على تمثيله في المجالس النيابية.
- في إطار تحديد اتجاهات مشاركة المرأة في قوة العمل في ليبيا نلاحظ بأنها حققت ارتفاعاً، إلا أنه ظل دون المستوى في الإطار المقارن فيما يتعلق بالجودة والكفاءة والفعالية والتنوع، مما يشكل تأثير مباشر على القيمة الاستثمارية لعمل المرأة، واختلال في فرص العمل وخياراته بالنسبة للمرأة الليبية.
- قد تمتلك بعض النساء الليبيات إمكانيات وقدرأً عالياً من التعليم المتخصص إلا أن عوائق دون توظيف تلك الإمكانيات على النحو الأمثل تحول دون ذلك، وتبقى إمكانيات منقوصة الاستخدام ومتدنية العوائد.

التحديات:-

- التركيز على برامج بناء القدرات والتدريب للمرأة الليبية والذي يعزز إمكانياتها وأمنها المعرفي.
- النهوض بأوضاع المرأة المعيلة بشكل أكثر انتظام من خلال القروض وترتيبات مصرفية بعيدة عن التعقيد.
- استحداث مشروع وطني يهدف إلى تحسين أوضاع النساء المعيلات.
- تدني مستوى الجودة في الأداء في التعليم وفي سوق العمل وفي الأعمال المهنية والفنية بشكل متكافئ للجنسين.
- عدم الاكتفاء بالجانب القانوني والتشريعي، فالأمر يتعلق بضعف القوة الدفعية لدى بعض النساء نحو النشاط الاقتصادي، وبندل المزيد من الجهد لتطوير الذات.

الفرص المتاحة لتمكين المرأة:-

- وجود أعمال تجارية وصناعية وخدمية موجهة للسيدات كصاحبات ومديرات مشاريع وكرائدات أعمال تقوم على النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وكذلك كعاملات في مشاريع تجارية جديدة، وتهيئة بيئة مواتية لذلك.
- توظيف نماذج ناجحة من المشاريع الصغيرة والمتوسطة المدرة للدخل للسيدات استطعن تحقيق التغيير بالإرادة والعزم وذلك لإلهام السيدات والرجال على حد سواء في المناطق المستهدفة لإدماجهم اقتصادياً واجتماعياً في مجتمعاتهم المحلية، وتحسين مستوى النمو الاقتصادي والاجتماعي.
- هناك العديد من الأنشطة الاقتصادية التي تناسب المرأة وتطوير أدواتها والقائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتي تلبي الاحتياجات الخاصة للنساء وتديرها المرأة (مثل برامج التعليم عن بعد، ودورات تخطيط الأعمال التجارية والتدريب في مجال تكنولوجيا المعلومات

والإتصالات والوصول إلى السوق وخدمات المعلومات التجارية ومبادرات التجارة الإلكترونية) وتأسيس المشروعات الصغرى.

المشاهد المقترحة للنهوض بقضايا تمكين المرأة:

المشهد الأول	إصلاح سوق العمل من خلال نسق توظيف يهتم بالإمكانيات والقدرات ويستجيب لتطلعات المرأة اليبية.
المشهد الثاني	تبنى مشروع وطني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والداعمة للمرأة والمخصصة لها والتي تحسن ظروف حياتها.
المشهد الثالث	نشر ثقافة تمكين المرأة وتقبل ذلك من الأخر، بما يتفق مع الاحترام المتبادل وثقافة المجتمع وتعاليم ديننا الحنيف.
المشهد الرابع	مراجعة جودة العملية التعليمية وكفاءتها، فما نعتبره جيداً في زمن ما لا يعتبر كذلك في الغد وبالتالي فإن مشروع التخطيط الكيفي والمختص بتجويد التعليم ورفع كفاءته يعتبر ضرورة ملحة.
المشهد الخامس	لضمان فاعلية أي خطة أو مبادرة يجب أن تكون متضمنة لجدول زمني إلزامي لتنفيذها وأن تكون طويلة المدى بأن تشمل على عملية الإنعاش والأعمار بعد انتهاء النزاع والحفاظ على السلام.

التقديرات والمنهجيات لتحسين الأداء:

الهدف	جمع البيانات	المتابعة الإحصائية	استخدام الإحصاءات في صنع القرار	المراقبة والتقييم
المساواة في النوع الاجتماعي	متوسط	ضعيف	متوسط	متوسط

الهدف الرابع: خفض وفيات الأطفال دون الخامسة تخفيض معدل وفيات الأطفال بتدابير وطنية

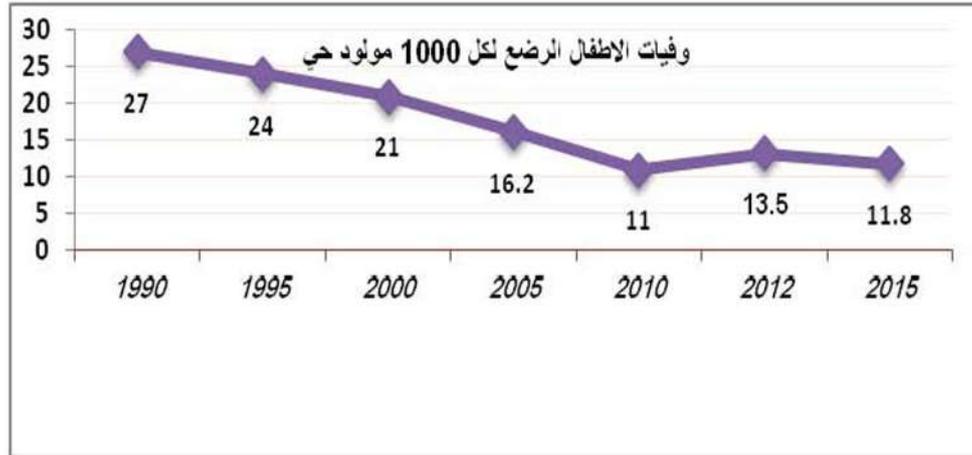
الغاية 5 : تخفيض معدل وفيات الأطفال دون سن خمس سنوات إلى الثلثين بين 1990-2015م.
المؤشرات:

- معدل وفيات الأطفال دون سن الخمس سنوات.
- معدل وفيات الرضع.
- نسبة الأطفال في عمر سنة والذين تم تطعيمهم ضد مرض الحصبة.

التقدم المحقق:

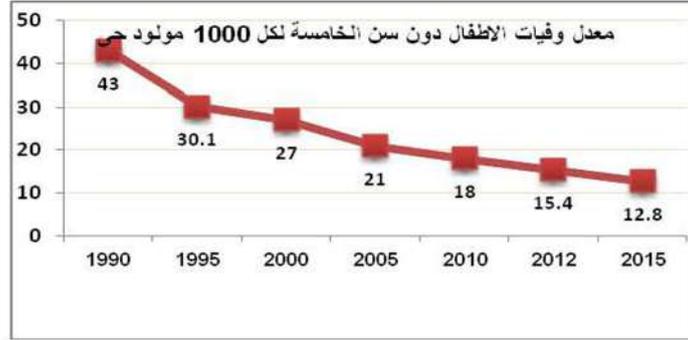
سجل معدل وفيات الأطفال الرضع انخفاضاً متواصلاً طيلة الفترة من 1990م إلى 2012م حيث انخفض من 27 حالة وفاة لكل 1000 مولود حي في بداية الفترة ليصل إلى 13.5 حالة وفاة لكل 1000 مولود حي في آخر سنة تتوفر عنها بيانات وسنة 2012م ومن ثم انخفضت بنسبة 50% مقارنة بما كانت عليه عام 1990م.

الشكل (1-4)



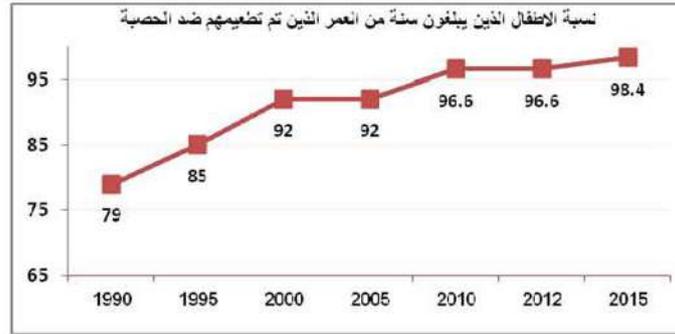
وتأسيساً على هذا الاتجاه في الانخفاض فإنه يتوقع أن يصل هذا المعدل إلى 11.8 حالة وفاة لكل 1000 مولود حي عام 2020م ومن ثم يكون قد انخفض هذا المعدل بنسبة 58.0%. كما أنخفض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة من 43 وفاة لكل 1000 مولود حي في عام 1990م إلى 15.4 وفاة لكل 1000 مولود حي عام 2012م وبذلك فقد انخفض هذا المعدل بنسبة 64.2% خلال هذه الفترة، واستناداً لهذا الاتجاه فإنه يتوقع أن يصل إلى 12.8 حالة وفاة لكل 1000 مولود حي عام 2020م، ومن ثم نكون نسبة الانخفاض خلال كل الفترة هي 70.2%، وهذه النسبة تؤكد على تحقيق الغاية المنشودة لهذا المؤشر وهي تخفيض وفيات الأطفال دون سن الخامسة إلى الثلثين بين عامي 1990 و2015م.

الشكل (2-4)



أما فيما يخص نسبة الأطفال المحصنين ضد الحصبة فإن المؤشرات تشير إلى مستويات عالية طيلة السنوات محل الاهتمام بالرغم من إنها لم تستقر على نفس الاتجاه التصاعدي، فقد ارتفعت من 86.2% عام 1990م لتصل إلى 98% عام 2005م إلا أنها انخفضت في السنوات اللاحقة واستقرت عند 96.6% عامي 2010م و2012م وتشير التقديرات انه يتوقع أن تصل إلى 98.4% عام 2015م.

الشكل (2-4)



جدول (2-4)

نسبة تغطية التطعيمات للمواليد خلال الفترة 1990 - 2015م

البيان	1990	1995	2000	2005	2010	2012	2015
الدرن	98.0	98.5	99.0	99.8	100.0	100.0	100.0
الثلاثي 3	84.0	86.0	98.0	96.5	98.6	98.6	99.3
شلل الأطفال 3	88.0	91.0	98.0	96.6	97.7	97.7	98.8
الحصبة	79.0	85.0	92.0	92.5	96.6	96.6	98.4

المصدر: بيانات الفترة من 1990 - 2005 - وزارة الصحة - مركز المعلومات والتوثيق - المنجزات في مجال الصحة خلال أربعين عاماً

بيانات السنوات 2010 - 2012م وزارة الصحة - مركز المعلومات والتوثيق - التقرير الإحصائي السنوي 2010 و 2012م وبالنسبة لعام 2015 تقديرات فريق العمل.

مقومات القوة:-

تشير معدلات وفيات الأطفال وتغطيتهم بالتطعيمات الأساسية إلى أن ليبيا قد حققت تقدماً ملحوظاً في الوصول إلى أهداف التنمية للألفية من خلال تسجيل مستويات قياسية وصولاً إلى المعدلات المنشودة المتضمنة في الغاية الخامسة من تلك الأهداف من خلال:

- تخفيض وفيات الرضع والأطفال دون سن الخامسة بمقدار الثلثين مقارنة بعام 1990م.
- تحقيق تغطية بالتحصين ضد الأمراض المستهدفة ببرنامج التحصين.
- استئصال أمراض (الكزاز الوليدي، شلل الأطفال).
- السيطرة على مرض الحصبة وكذلك بعض الأمراض المعدية التي تتسبب في وفيات الأطفال، خاصة في الأماكن التي تشهد نزاعات مسلحة وفي أماكن إقامة المهجرين.
- ارتفاع نسبة الرضاعة الطبيعية للمواليد حيث بلغت (93.5%) عام 2007م، وقد سجل متوسط مدة الرضاعة (11.7) شهراً للمولود، إلا أن هذا المتوسط انخفض عام 2014م، ليصل إلى 8.8 شهراً للمولود⁽¹⁾.

مكامن الضعف:

- نتيجة للنزاعات المسلحة وغياب الأمن ونقص الموارد وعدم وجود سلطة وطنية موحدة، فإن النظام الصحي في البلاد يعاني من عدة أوجه قصور تتمثل في⁽²⁾:
- النقص الشديد في الإمدادات الطبية ومن بينها الأدوية الأساسية والمستلزمات الجراحية والأمصال.
- صعوبة الوصول إلى الرعاية الصحية الأولية والتي تشمل الرعاية النفسية ورعاية حديثي الولادة والأطفال، خاصة في الأماكن التي تشهد نزاعات مسلحة وفي أماكن إقامة المهجرين.
- صعوبة الوصول إلى مراكز الرعاية الصحية الثانوية مثل المستشفيات ويشمل هذا رعاية الطوارئ والولادة.

(1) المسح الوطني لصحة الأسرة للعام 2014 (التقرير الرئيسي).

(2) ليبيا 2015 - استعراض الاحتياجات الإنسانية - إعداد الفريق الإنساني القطري في ليبيا مع الشركاء الإنسانيين سبتمبر 2015م.

- زيادة خطورة انتشار الأمراض مع تصاعد خطر أمراض الأيبولا وربما السل والإصابة بفيروس نقص المناعة البشري.
- هذه معدلات قد تشهد نزعة إلى الارتفاع أن استمر الوضع على ما هو عليه وبخاصة وفيات حديثي الولادة.
- توضح نتائج المسوحات أن هناك تباين في تحقيق خفض معدلات وفيات الأطفال دون الخامسة بين المناطق الحضرية والريفية حيث تتأخر المناطق الريفية عن المناطق الحضرية ولو أنه بفرق بسيط.
- وجود بعض القصور في توفير بيانات دورية لمراقبة التطورات التي تتحقق في معدلات وفيات الأطفال دون سن الخامسة بين المناطق الحضرية والريفية وضعف رصد وفيات حديثي الولادة.
- أزمة الإمداد الطبي والأدوية المنتهية الصلاحية.
- توقف العمل في بعض المستشفيات والمرافق الصحية.

التحديات:-

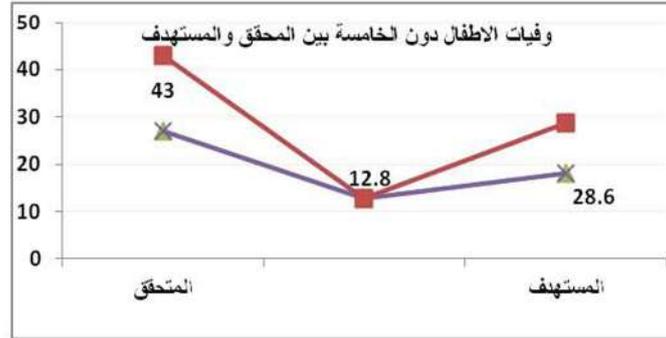
- تحسين خدمات الرعاية الصحية بشكل عام وللمناطق النائية بشكل خاص ورفع كفاءة العناصر الطبية والطبية المساعدة العاملة في مجال رعاية الطفولة.
 - التوعية بشأن تحسين الحالة التغذوية للام.
 - دعم مركز الأمراض لمعالجة أمراض الطفولة.
- المشاهد الممكنة للنهوض بالقطاع الصحي:**

تقديم خدمات صحية شاملة وقائية وعلاجية وتأهيلية تعتمد وسائل وتقنيات صالحة عمليا وسليمة علميا ومقبولة اجتماعياً وميسرة لكافة الأفراد والأسر في المجتمع الليبي وتقريب هذه الخدمات قدر الإمكان إلى حيث يعيش الناس ويعملون.	المشهد الأول
تطوير نظام المعلومات الصحية باستخدام أحدث التقنيات العلمية وتأهيل العناصر البشرية اللازمة.	المشهد الثاني
اعتماد نهج الفاعلية من خلال تطبيق سياسات التوظيف الأمثل للقوى العاملة الصحية.	المشهد الثالث
إعداد وتنفيذ نظام وطني شامل للتأمين الصحي على ان تكون التدخلات الصحية المجانية الكبرى مقتصرة على العلاجات الكبرى.	المشهد الرابع

التقديرات والمنهجيات لتحسين الأداء:

الهدف	جمع البيانات	المتابعة الإحصائية	استخدام الإحصائيات في صنع القرار	المراقبة والتقييم
خفض وفيات الأطفال دون سن الخامسة	جيد جدا	جيد	متوسط	متوسط

الشكل (4-4)



نلاحظ هنا خفض وفيات الأطفال ذو الخامسة بمقدار الثلثين المحقق هنا 12.8 لكل 1000، في حين أن المستهدف 28.6، مما يؤكد تحقيق الهدف الخاص بخفض وفيات الأطفال دون سن الخامسة بحلول 2015م.

الهدف الخامس: خفض وفيات الأمهات تحسين الصحة الإنجابية... من الأولويات

الغاية 6: تخفيض معدل وفيات الأمهات إلى ثلاثة أرباع بين عامي 1990 و2015م.

المؤشرات:

- نسبة وفيات الأمهات خلال الفترة (1990-2015م).
- نسبة الولادات التي تمت بإشراف طبي.
- مؤشرات الأداء الصحي المصاحب.

التقدم المحقق:

انخفضت معدلات وفيات الأمهات انخفاضاً ملحوظاً نتيجة توفر خدمات الأمومة في جميع مناطق ليبيا وزيادة الوعي بضرورة الإشراف الطبي للأمهات، الأمر الذي أدى إلى انخفاض معدل وفيات الأمهات من 77 حالة وفاة لكل مائة ألف مولود حي سنة 1990م إلى 15 حالة وفاة لكل مائة ألف مولود حي سنة 2015م.

مقومات القوة:

- انخفاض معدل وفيات الأمهات حسب أهداف التنمية للألفية.
- ارتفاع نسبة الأمهات الآتي حصلن على رعاية صحية قبل الولادة إلى 98% وهذا أدى إلى نقص في مضاعفات الحمل والنفاس.
- ارتفاع نسبة الولادات التي تتم تحت إشراف طبي إلى 99.9%.
- ازدياد وعي المواطن بضرورة إتباع الإرشادات الطبية أثناء فترة الحمل والحرص على أن تتم الولادة داخل المرافق الصحية وبإشراف طبي.
- تحسن المستوى المعيشي وظروف التغذية للأمهات.

مكامن الضعف:

- مازالت ليبيا تعاني من وجود تفاوت في خدمات الصحة الإنجابية بين المدن والأرياف.
- تأخر سن الزواج وعدم اعتماد برنامج لتنظيم الأسرة.
- نقص ملحوظ في العناصر الطبية المتخصصة في مجال أمراض النساء والتوليد.
- عدم توفر خدمات رعاية الحوامل في المرافق الصحية الأولية والاعتماد على المصحات الخاصة في خدمات رعاية الحمل والولادة.
- وجود ضعف في رصد وفيات ومضاعفات الحمل بصورة مستمرة والاعتماد على المسوحات الدورية. التحديات:

خفض معدلات وفيات الأمهات المأمول أن يصل في ليبيا إلى 10 لكل مائة ألف مولود حي بنهاية سنة 2020م، وذلك كالاتي:

- دعم برامج رصد وفيات ومضاعفات الحمل والنفاس.
- الاستمرار في برامج التوعية والتثقيف الصحي للأمهات.
- دعم برامج الرعاية الصحية الأولية لتقديم خدمات الأمومة في كل الأوقات.
- رفع كفاءة العناصر الطبية والطبية المساعدة العاملة في مجال رعاية الأمومة.

- توفير المعدات والمستلزمات اللازمة للعمل في المرافق الحكومية.
- **الفرص المتاحة:**
- انتشار المرافق الصحية في جميع مناطق ليبيا.
- وجود عدد كبير من العناصر الطبية والطبية المساعدة
- ارتفاع مستوى الوعي بأهمية متابعة الحمل وأن تكون الولادة في المرافق الصحية وتحت رعاية طبية.

جدول (1-5)

معدل وفيات الأمهات لكل مائة ألف من عدد المواليد أحياء خلال الفترة (1990 - 2015م)

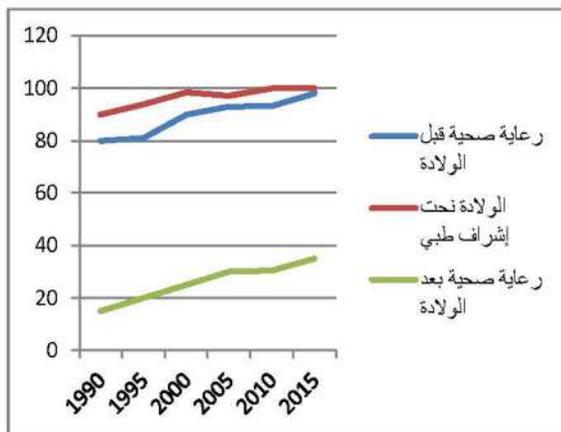
السنة	1990	1995	2000	2005	2010	2015
المعدل	77	77	40	30	23	15

جدول (2-5)

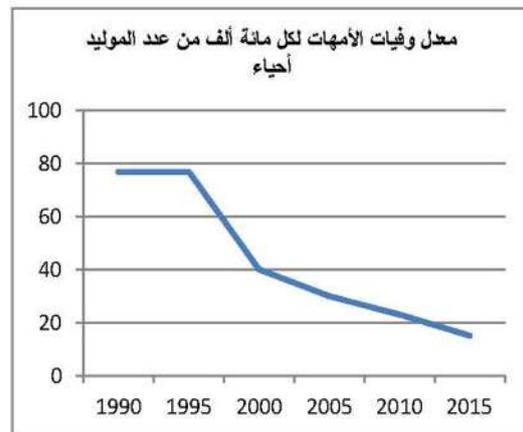
نسبة الولادات التي تجري تحت إشراف أخصائي الصحة ذو خبرة خلال الفترة (1990 - 2015)

السنة	رعاية صحية قبل الولادة	الولادة تحت إشراف طبي	رعاية صحية بعد الولادة
1990	80	90	15
1995	81	93.9	20
2000	90	98.3	25
2005	93	97	30
2010	93.1	99.9	30.5
2015	98	99.9	35

الشكل (2 - 5)



الشكل (1 - 5)



التقديرات والمنهجيات:

الهدف	جمع البيانات	المتابعة الإحصائية	استخدام الإحصاءات في صنع القرار	المراقبة والتقييم
خفض وفيات الأمهات	جيد	متوسط	متوسط	متوسط

جدول (3-5)

مؤشرات الأداء الصحي المصاحب لسنة 2015م⁽¹⁾

البيان	العدد	المعدل لكل 10000 مواطن
الأطباء	11907	20
أطباء الأسنان	3091	6
الصيدالة	1182	6
الممرضين والقبالة	39665	71
المستشفيات	97	0.2
مرفق صحي	1424	37
سرير	20689	2.6

(1) مركز المعلومات والترئيق قطاع الصحة – سنة 2015م

الهدف السادس: مكافحة مرض نقص المناعة والملاريا والأمراض الأخرى استراتيجيات أبعد من الدواء

الغاية 7: الحد من انتشار مرض نقص المناعة البشرية متلازمة نقص المناعة المكتسبة (الإيدز) بحلول عام 2015 والمباشرة في عكس اتجاهه.
المؤشرات:

- معدل الإصابات بمرض متلازمة نقص المناعة المكتسبة (الإيدز) بين الليبيين والمغتربين خلال الفترة (1990-2015م).
 - مدى انتشار فيروس نقص المناعة البشرية لدى النساء الحوامل اللاتي تقع أعمارهن بين (15-24 سنة).
 - مدى أنشأ استخدام مواقع الحمل.
 - نسبة السكان بين (15-24 سنة) الذين لديهم معرفة شاملة وصحيحة بمرض نقص المناعة المكتسبة (الإيدز).
 - عدد الأطفال المتوفيين بسبب فيروس نقص المناعة المكتسبة (الإيدز).
- الغاية 8:** معدل تفشي المرض والوفيات المرتبطة بمرض الملاريا – الدرن الرئوي (السل).
المؤشرات:

- معدل الإصابات بمرض الملاريا بين الليبيين والمغتربين خلال الفترة (1990-2015م).
- نسبة السكان في المناطق المعرضة للإصابة بمرض الملاريا وإجراءات الحماية والعلاج الفعال ضد المرض.
- نسبة الإصابة بمرض الدرن الرئوي (السل) بين الليبيين والمغتربين خلال الفترة (1990-2015م).

التقدم المحقق:

بالرغم من وجود حالات مصابة بمرض نقص المناعة المكتسبة ومرض الدرن الرئوي والملاريا، إلا أن هناك سياسات تتبناها الدولة الليبية لمكافحة الفيروس منذ اكتشافه وتحرص على علاجه وطرق الوقاية منه بتكثيف الجهود والحملات لزيادة الوعي بهذا المرض.

مقومات القوة:

- تولي مركز مكافحة الأمراض السارية والمتوطنة مسؤولية متابعة (الإيدز) في ليبيا ووضع لذلك البرنامج الوطني لمكافحة مرض (الإيدز) وهو ما عزز برنامج التقصي عن المرض وكذلك رفع مستوى المعرفة والتوعية بالمرض وتعزيز الإجراءات الوقائية منه.
- تشير التقارير الصادرة عن المركز بأن عدد الإصابات بمرض (الإيدز) بين الليبيين انخفض بنسب واضحة بحلول 2015.
- نشر الوعي بخطورة المرض وقد وصلت نسبة المعرفة بمرض (الإيدز) حسب المسح الوطني لصحة الأسرة عام 2014م إلى حوالي 94.8% بين النساء.
- تعمل الدولة الليبية على تقديم الكشوف الطبي والتحليل والعلاج بالأدوية مجاناً والجدول رقم (1-6) يوضح أن الحالات في تناقص والمأمول أن حالات الإصابة انخفضت إلى الصفر بحلول العام 2015م بسبب وجود مركز متخصص وبرنامج علمي للقضاء على المرض.
- وجود برنامج وطني لمكافحة الدرن برعاية المركز الوطني للوقاية من الأمراض السارية والمتوطنة ومكافحتها.

مكامن الضعف:

- وجود عدد كبير من الوافدين والمهاجرين من الدول الإفريقية ودول جنوب الصحراء وذلك بسبب الهجرة غير الشرعية إلى ليبيا مما أدى إلى رفع مستوى خطر الأمراض.
- انتشار الرذيلة والانحلال الأخلاقي أدى إلى انتشار المرض في بعض السنوات مثل ممارسه اللواط وتعاطي المخدرات والزنا.
- عدم توفر الأمن وعدم توفر المبالغ المالية اللازمة لتنفيذ البرنامج الوطني للوقاية من الأمراض وتوفير العلاج والأدوية والتحاليل للمرضى مجاناً.
- عدم توفر الإحصائيات الدقيقة عن سنة 2015م.

التحديات:

- النزاعات السياسية والصراعات والانفلات الأمني ومشكلة تأمين الحدود وإحلال السلم مكان الحرب وتوعية المواطنين بخطورة الأمراض.
- صعوبة توفير الرعاية الصحية للمواطنين النازحين، وذلك لعدم تمكنهم من الكشف الطبي والعلاج في الظروف الحالية وإيجاد الحل الأمثل لرجوعهم إلى بيوتهم وتوفير المعيشة لهم.
- تدني مستوى الاستفادة من عضويه ليبيا في المنظمات الدولية للاتفاق معها لإيجاد الحلول المتعلقة بالصحة في الظروف التي تمر بها البلاد.

الفرص المتاحة:

- تمتع المجتمع الليبي بالقيم الإسلامية والاجتماعية.
- وجود عناصر طبية وطبية مساعدة مؤهلة تأهيلاً عالياً.
- وجود مركز مختص بمكافحة الأمراض.
- توفر التحاليل الطبية الخاصة باكتشاف مرض نقص المناعة (الإيدز).
- الالتزام القانوني عند تحرير عقد الزواج بضرورة إحضار وثيقة خلو الطرفين من الأمراض المعدية.

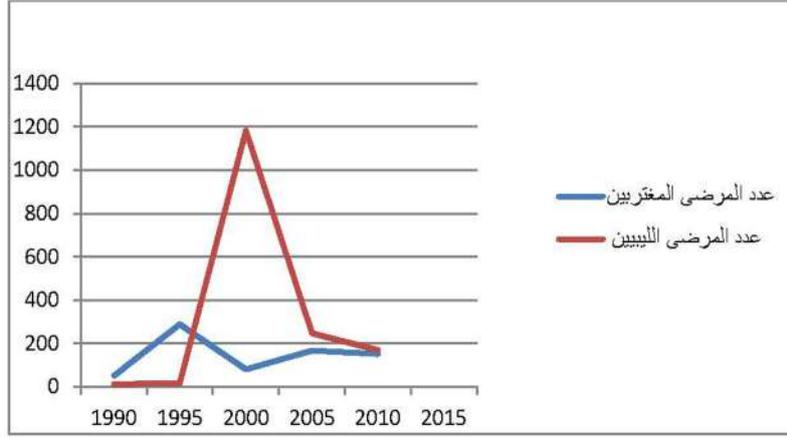
جدول (1-6)

عدد المرضى المصابين بالإيدز خلال الفترة (1990- 2015م)

السنة	عدد المرضى الليبيين	عدد المرضى المقتربين	المجموع
1990	11	51	62
1995	16	289	305
2000	1182	79	1261
2005	254	168	422
2010	170	151	321
2015	150	100	250

ملاحظة: بيانات عام 2015م تقديرية.

الشكل (6 - 1)



مرض الملاريا والوفيات المرتبطة به:

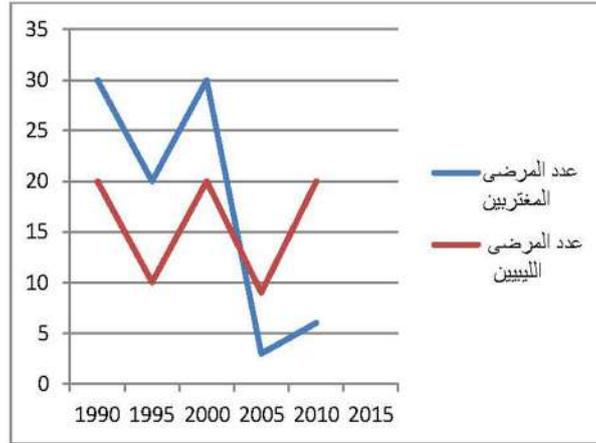
تعتبر ليبيا من الدول ذات السريان المنخفض لمرض البرداء (الملاريا) وإن الحالات التي تم تسجيلها تمت إصابتها بالخارج مع عدم وجود أماكن أكثر تعرضاً للإصابة في ليبيا من غيرها من المناطق. وفي ليبيا مرض الملاريا لا يمثل مشكلة، حيث إن هذا المرض ليس من الأمراض المتوطنة والمأمول أن تصل نسبة الإصابة به إلى الصفر مع حلول العام 2025م، والجدول رقم (2-6) يبين عدد الإصابات ونسبة الإصابة خلال سنوات مختارة.

جدول (2-6)

عدد المرضى المصابين بالملاريا خلال الفترة (1990 - 2015م)

السنة	عدد المرضى الليبيين	عدد المرضى المغاربة	المجموع	المعدل لكل 100.000
1990	20	30	50	2
1995	10	20	30	1
2000	20	30	50	2
2005	9	3	12	0.2
2010	20	6	26	0.26
2015	10	3	13	0.23

الشكل (6 - 2)



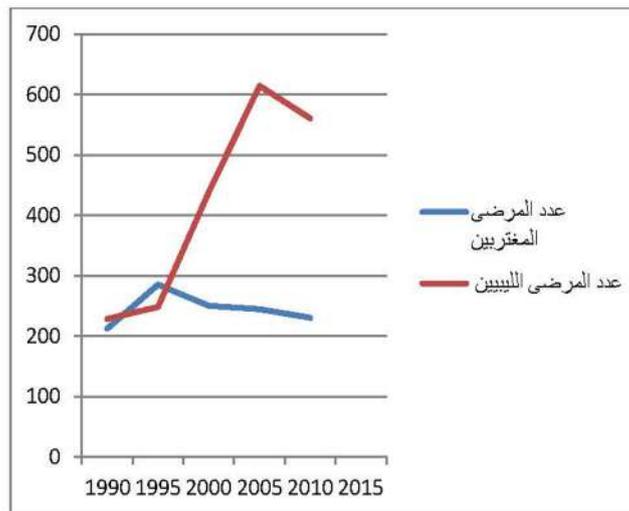
جدول (3-6)

عدد ونسبة الإصابة بمرض الدرن الرئوي

السنة	عدد المرضى الليبيين	عدد المرضى المغاربة	المجموع	المعدل لكل 100.000
1990	229	213	442	12
1995	439	285	724	14
2000	439	250	689	14
2005	615	245	860	16
2010	561	231	792	15
2015	500	200	700	12

ملاحظة: بيانات عام 2015م تقديرية.

الشكل (6 - 3)



الهدف السابع: الاستدامة البيئية

الغاية 9: إدماج مبادئ التنمية المستدامة في سياسات البلاد وبرامجها ووقف خسارة الموارد البيئية واستنزافها.

الغاية 10: تمكين السكان الفقراء من الوصول إلى مياه شرب نقية بحلول عام 2015م.

الغاية 11: ينبغي الوصول إلى تحسن ملموس في ظروف المعيشة لما لا يقل عن مليون نسمة كانوا يقيمون في أحزمة البؤس بحلول عام 2020م، وهذا لا ينطبق على ليبيا.

- تتمتع ليبيا بموقع استراتيجي في الجزء الأوسط الجنوبي للمتوسط وبتوسطها لبوابة إفريقيا الشمالية بساحل يبلغ 2000 كم على البحر الأبيض المتوسط وبمساحة إجمالية تبلغ 1.665.000 كم²، وبرصيد اقتصادي متميز لما تمتلكه من موارد كبيرة تتمثل في احتياطات ضخمة من النفط والغاز، بالإضافة إلى الموارد الطبيعية الأخرى المتمثلة في الخامات الحديدية والأحجار الجيرية ورمال السليكا والصخور الرخامية ذات الاستخدامات الصناعية. إلا أن أغلب مساحة ليبيا هي مناطق صحراوية وشبه صحراوية باستثناء الشريط الساحلي والهضاب التالية له وهذا ما يثير القلق حول الوضع البيئي في ليبيا في هذا الوسط المتسع للرقعة الجغرافية والذي يعاني من الندرة المائية.

التقدم المحقق:

- إن التقدم المحقق في هذا الشأن يتمثل في إدماج أهداف التنمية للألفية ضمن الإستراتيجيات الوطنية وعمليات التخطيط وحشد وتوظيف الموارد المتعلقة بالاستدامة البيئية، حيث اعتبرت ليبيا نموذجاً للإدارة المائية من خلال نقل المياه من جنوب الصحراء إلى كافة التراب الليبي عبر منظومة أنابيب ضخمة (النهر الصناعي) وذلك لاستخدامها في الشرب والزراعة، حيث تصل المياه حالياً إلى أغلب سكان ليبيا. كما سعت الدولة الليبية إلى تنمية وتطوير الموارد المائية غير التقليدية كتحلية مياه البحر ومياه الصرف الصحي.

مقومات القوة:

- وجود عدد من القوانين والقرارات التشريعية المتعلقة بالأحوال البيئية والتي من شأنها إعطاء السند القانوني لتطبيق السياسات البيئية ووضع معايير محددة، حيث تشمل حماية البيئة من التلوث والإشعاعات والضوضاء والاهتمام بالنظافة العامة والتخلص من القمامة وجودة الهواء والتربة والماء.
- يؤدي استنزاف الموارد الطبيعية إلى إقصاء وأضح عن الدورة الاقتصادية العالمية لذلك تضاف صفة الاستدامة إلى مفهوم التنمية البيئية، ونظراً لما تتمتع به ليبيا من موقع إستراتيجي متميز وموارد طبيعية واقتصادية كبيرة وإلى حالة التطور النوعي المستمر للبيئة في ليبيا والذي يستدل عليه بالنسب الواردة في الجداول من (7-1) إلى (7-10) يحتاج إلى إنجاز العديد من المشروعات الضخمة في هذا المجال مما يؤدي إلى تعاون قوي وكبير مع الاتحاد الأوروبي وأمريكا وجميع دول العالم المتقدمة لتحقيق ذلك.

مكامن الضعف:

- عدم وجود البيانات الإحصائية والمعلومات الكافية عن الوضع البيئي مما يؤدي إلى قصور في إدارة الاستحقاقات البيئية.
- نظراً للظروف الأمنية والسياسية الصعبة السائدة في ليبيا الآن فيما يخص عدم القدرة على تطبيق القوانين والتشريعات الخاصة بالبيئة انعكس بشكل سلبي على ضعف كفاءة المؤسسات العاملة في الدولة على تحجيم البواعث الصادرة عن الملوثات البيئية وما يصاحبها من أخطار.
- حدوث تعديلات واختراقات على شبكة خطوط أنابيب النهر الصناعي سبب في توقف إمدادات مياه النهر عن بعض المناطق والمدن الليبية من فترة إلى أخرى، ويرجع ذلك إلى الظروف الأمنية التي تمر بها الدولة الليبية في هذه الفترة.
- حدوث تعديلات كبيرة على مناطق الغابات وما صاحبها من تدهور لعناصر البيئة بفعل التصحر وزوال الغطاء النباتي والاعتداء على المحميات يؤدي إلى خسائر اقتصادية لفقدان الموارد الطبيعية.
- ارتفاع حجم الاستهلاك المائي في مناطق الشريط الساحلي من خارج منظومة النهر الصناعي عن طريق حفر آبار المياه أدى إلى استمرار تداخل مياه البحر مما يهدد بزحف مياه البحر إلى الجنوب.

التحديات:

- في ليبيا هناك تحدي يتعلق بتضاؤل حجم ونوعية أهم الموارد الأساسية وهي المياه الجوفية إلى جانب تدهور مساحة الأراضي الزراعية الجيدة والذي من شأنه أن يؤدي إلى عرقلة أن لم يكن فشل في تلبية احتياجات الأعداد الحالية والمتوقعة للسكان من المواد الغذائية محلياً ومن ثم زيادة الاعتماد على الخارج.
- إن اعتماد الاقتصاد الليبي بشكل كلي على ثروة النفط ومع انخفاض إنتاج وتصدير النفط فضلاً على تنني أسعاره في الأسواق الدولية الأمر الذي أدى إلى انخفاض إيرادات الدولة من العملات الأجنبية مما انعكس سلباً على التطور الاقتصادي والاجتماعي للدولة وعلى الإيفاء بالتزاماتها، كما أن الاقتصاد الليبي يعاني من مشكلة التضخم الإداري لإعداد العاملين في الدولة وما يصاحب ذلك من نقص في المهارة والفاعلية وسوء الأداء للموارد البشرية، الأمر الذي يضع الدولة الليبية أمام تحدي كبير لإدارة جيدة للموارد الطبيعية والبشرية لضمان زيادة الإنتاجية وتحسين الأداء ورفع المقدرة التنافسية.

جدول (1-7)

توزيع نسبة السكان على الحضر والريف عام 2013م

ملاحظات	النسبة (%)	البيان
من إجمالي عدد السكان	89	السكان الحضر
من إجمالي عدد السكان	11	السكان الريف

المصدر: تقرير الموارد المائية المقدم إلى منظمة الإسكوا (2013م)

جدول (2-7)

مؤشرات خصائص المسكن والبيئة "الاستدامة البيئية" عام 2014م

المؤشر	النسبة (%)	حجم تحقيق الهدف
نسبة الأسر التي تمتلك مسكنها (ملكية خاصة ومشتركة)	92.7	ممتاز
نسبة الأفراد الذين يستخدمون مصدراً محسناً لمياه الشرب	62.2	متوسط
نسبة الأفراد الذين يستخدمون مرحاضاً محسناً	95.8	ممتاز
نسبة الأسر التي تتخلص من القمامة عن طريق جامع القمامة أو بإلقائها في أماكن مخصصة	80.6	جيد جداً

المصدر: المسح الوطني لليبي لصحة الأسرة (2014م)

جدول (3-7)

نسبة الإمداد المائي حتى عام 2013م

البيان	النسبة %	ملاحظات
نسبة الإمداد المائي من الشبكة العامة	64.52	من إجمالي عدد السكان
نسبة الإمداد المائي عن طريق الآبار الخاصة	17.36	آبار أنبوبية
نسبة الإمداد المائي عن طريق الماجن	15.78	خزانات محمية لتجميع مياه الأمطار
نسبة الإمداد المائي من مصادر أخرى	2.34	مياه ناقلات
نسبة المياه الجوفية المنتجة من إجمالي المياه المنتجة	87.64	مياه مشروع النهر الصناعي وأبار جوفية أخرى
نسبة تحلية مياه البحر المنتجة من إجمالي المياه المنتجة	12.36	
نسبة المياه التي يتم استهلاكها	65	
نسبة الفاقد من مياه الشبكة العامة	35	تقديرياً
نصيب استهلاك الفرد لتر / فرد / السنة	287.5	
نسبة تعقيم المياه بشبكة الإمداد الرئيسية	100	

المصدر: تقرير الموارد المائية المقدم إلى منظمة الإسكوا (2013م)

جدول (4-7)

نسبة السكان الذين يمكنهم الانتفاع بشبكة صرف صحي ملائم حتى عام 2013م

ملاحظات	النسبة %	البيان
من إجمالي عدد السكان	44.7	نسبة المخدومين من الشبكة العامة للصرف الصحي
من إجمالي عدد السكان	54.3	نسبة المخدومين عن طريق حفر الامتصاص
من إجمالي عدد السكان	0.9	نسبة السكان الذين يستعملون أساليب أخرى
من إجمالي عدد السكان	0.1	نسبة مياه الصرف الصحي المجمعة لغرض المعالجة بالنسبة إلى عدد السكان

المصدر: تقرير الموارد المائية المقدم إلى منظمة الإسكوا (2013م)

جدول (5-7)

الكميات المستهلكة من المحروقات (ألف لتر)

السنوات		البيان
2015	2010	
5.078.173	4.150.369	البنزين
5.075.806	6.355.219	الديزل
76.286	206.327	كيروسين منازل
1.526.354	3.086.378	الزيت الثقيل
249.921	330.819	غاز الطهي / ألف كيلو

المصدر: دراسة إصلاح دعم المحروقات / وزارة التخطيط (2017م)

جدول (6-7)

انبعاث ثاني أكسيد الكربون (CO2) طن متري للفرد

البيان	2006	2011
الكمية	7.0	6.20

المصدر: تقرير مؤشرات التنمية / البنك الدولي (2014م)

جدول (7-7)

انبعاث غاز الميثان (كيلو طن مكافئ ثاني أكسيد الكربون)

البيان	1990	2000	2010
الكمية	16800	13000	18132

المصدر: تقرير مؤشرات التنمية / البنك الدولي (2014م)

جدول (8-7)

نسبة توزيع الأراضي حسب استخدامها

النسبة (%)	استخدامات الأراضي
0.06	للإغراض الحضرية
1.08	للزراعة المروية والبيعية
4.20	المراعي والسهول الخضراء
0.30	الغابات
94.36	الأراضي الخلاء وهي في الغالب صحراء

المصدر: مسودة تقرير حالة السكان في ليبيا / الوقع والتوجهات (2010م)

جدول (9-7)

عدد الأراضي المحمية حفاظاً على التنوع الحيوي

العدد	البيان
11	المحميات
6	المتنزهات الوطنية
5	المحميات الطبيعية

المصدر: المسح الليبي للبيئة / السنة الثالثة / العدد الثالث عشر / الهيئة العامة للمعلومات (2012م)

جدول (10-7)

نسبة المناطق البحرية المحمية من المياه الإقليمية

النسبة (%)	السنة
0.05	2012

المصدر: تقرير مؤشرات التنمية / البنك الدولي (2014م)

المشاهد:

إدارة جيدة لموارد المياه لزيادة كميات المياه المتاحة وترشيد استهلاكها	المشهد الأول
المحافظة على الأراضي الصالحة للزراعة وزيادة مساحتها	المشهد الثاني

التقديرات والمنهجيات لتحسين الأداء:

الهدف	جمع البيانات	المتابعة الإحصائية	استخدامات الإحصاءات في صنع القرار	المراقبة والتقييم
الاستدامة البيئية	متوسط	متوسط	متوسط	متوسط

55% - 64% = متوسط 65% - 74% = جيد

الهدف الثامن: تطوير شراكة عالمية من أجل التنمية

الغاية 12: المزيد من التطوير لنظام تجاري ومالي منفتح ومتوقع السلوك وغير تمييزي يلتزم بالحكم الصالح والتنمية وتخفيض الفقر على المستوي الوطني والدولي.

الغاية 13: تطوير تنفيذ استراتيجيات من أجل عمل لائق ومنتج بالتعاون مع الدول النامية.

المؤشرات:

• معدل البطالة ما بين سن (15-24) سنة.

• تأمين الحصول على الأدوية الأساسية.

الغاية 14: العمل على توفير منافع التقنيات الجديدة وخصوصاً في مجال تقنيات الاتصالات والمعلوماتية وذلك بالتعاون مع القطاع الخاص.

المؤشرات:

• خطوط الهاتف لكل 100 شخص.

• حواسيب شخصية لكل 100 شخص.

• عدد مستخدمي الإنترنت لكل 100 شخص.

التقدم المحقق:

• وفق متطلبات الشراكة والتطور للاقتصاد الوطني مع الاقتصاد العالمي وفي ظل تمتع ليبيا بموقع استراتيجي بتوسطها لساحل إفريقيا الشمالية ورصيد اقتصادي مميز (احتياطات ضخمة من النفط والغاز)، اعتبرت ليبيا شريكاً هاماً اقتصادياً وتجارياً للاتحاد الأوروبي وباقي دول العالم.

• معظم صادرات ليبيا من النفط الخام والبتروكيماويات تتجه إلى دول الاتحاد الأوروبي، كما أن ليبيا تستورد سلعاً استهلاكية تمثل حصة الأسد من إجمالي الواردات.

• تتركز معظم الاستثمارات الليبية في دول الاتحاد الأوروبي والدول العربية وبعض الدول الأفريقية والآسيوية ويعزى ذلك إلى ازدهار العلاقات وتحسينها المستمر مع العديد من دول العالم.

• حققت ليبيا تقدم في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخاصة في قطاع الهاتف المحمول، وتوسيع شبكات الانترنت في المناطق المحرومة.

• حققت ليبيا تقدم في تطوير البنية التحتية، من بينها الكابلات البحرية التي تربطها بالعالم.

• يعد توفير الدواء الآمن والفعال ذو الجودة العالية من أهم أهداف الإستراتيجية الصحية المنفذة بالدولة، حيث تسعى وزارة الصحة للعمل على الالتزام بالإشراف الكامل على رقابة الأدوية والمواد المخدرة وتوزيعها على مختلف المؤسسات الصحية، وكذلك فحص مكوناتها والتأكد من سلامتها، وتوفير الأدوية المجانية للمواطنين.

• اتجهت الدولة للاستغلال الأمثل للتقنية وخاصة في مجال الانترنت والاتصالات حيث أصبحت الهواتف النقالة متاحة للجميع، الأمر الذي ساهم في زيادة خطوط الهواتف المستخدمة وزيادة استخدام شبكة المعلومات العالمية (الإنترنت)، حيث بلغ عدد خطوط الهاتف النقال 133 خط لكل 100 شخص في عام 2013م، كما ارتفع عدد مستخدمي شبكة الإنترنت ليصل إلى 33.7 لكل 100 شخص عام 2013م بالمقارنة بنحو 10.6 عام 2008م.

مقومات القوة:-

- تقوم السياسة الليبية الوطنية على الإنفاق والاستثمار في مجال التقنية الرقمية، الجدول رقم (5-8) يشير إلى معدل انتشار التقنية في ليبيا.
- تتوفر في ليبيا بيئة استثمارية تشجع على الاستثمار الأجنبي والانفتاح على العالم.
- تهتم ليبيا بالصناعات الصغيرة والمتوسطة.
- تدخل ليبيا مع شراكات دولية وإقليمية داعمة.

مكامن الضعف:

- توقف المفاوضات حول انضمام ليبيا لمنظمة التجارة العالمية بسبب عدم الاستقرار.
- توقف النشاط التنموي بشكل يكاد يكون كاملاً بسبب تناقص الإيرادات العامة والظروف الأمنية غير المواتية.
- اعتماد الاقتصاد الليبي على ثروة ناضبة غير متجددة.
- ارتفاع معدلات البطالة وتوقف تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التحويلية بسبب عدم الاستقرار.
- أوضاع أمنية غير مستقرة والتي تهدد سلامة المواطنين وتثبط تدفق الاستثمارات الجديدة.

التحديات:

- يعتمد الاقتصاد الليبي وبدرجة كبيرة على قطاع النفط في تمويل جل نفقاته التنموية والجارية (التسييرية) إلى جانب مساهمته الكبيرة في إجمالي الصادرات السلعية بنسبة تراوحت بين 97.1% عام 2010م و93.6% عام 2014م، كما أن إيرادات النفط تساهم في تمويل جل الواردات الليبية، وهو فوق كل هذا وذاك لازال يمثل المصدر الرئيسي للدخل من العملات الأجنبية.
- تأثر الاقتصاد الليبي وبدرجة كبيرة بالعالم الخارجي استيراداً وتصديراً، حيث يوضح الجدول (2-8) معدل انكشاف الاقتصاد الليبي على الخارج بلغ 100.6% عام 2010م، ويقدر أن هذا المعدل ارتفع عام 2015م ليلبغ حوالي 157.7%.
- ارتفاع معدل الانكشاف في الاقتصاد الليبي يعود لكونه اقتصاد يصدر سلعة رئيسية وهي النفط والغاز ومشتقاتهما وفي المقابل يستورد أغلب السلع، وذلك نتيجة للنقص في الإنتاج المحلي مقارنة بالطلب عليه من جانب، وضعف القدرة التنافسية للقطاع غير النفطي من جانب آخر.
- بالرغم مما يقدم من مساعدات ودعم عن طريق التعاون الدولي إلا أنها لا تستجيب لمتطلبات الواقع في ليبيا.

الفرص المتاحة:

- وضع خطة إستراتيجية متكاملة لتحقيق التنمية المستدامة والشاملة للأجيال الحالية والقادمة في مجال الطاقات المتجددة وتطبيقاتها الملائمة للمرحلة القادمة لإيجاد الحلول المناسبة لخفض تكلفة إنتاج الكهرباء دون الاعتماد على النفط أو الغاز كوقود تقليدي وإصلاح المعوقات الحالية لتوليد الكهرباء وتلبية الطلب المتزايد في المرحلة القادمة وخلق سوق تنافسية بهدف زيادة الاستثمار وتحسين كفاءة الخدمة بشراكات دولية.
- تعد ليبيا محوراً مركزياً لحركة المواصلات الدولية والتي تساعد على الإنعاش الاقتصادي وجذب الاستثمارات الدولية وخلق فرص عمل متجددة للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة.

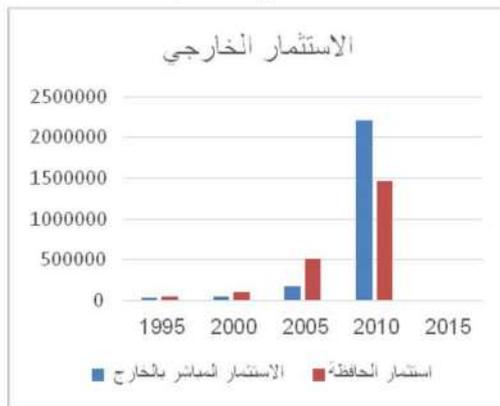
- الاستفادة من تجارب المنظمات الدولية لدعم مبادرة إعادة استخدام المياه في قطاعات الدولة (المياه الرمادية) والتي تنعكس على الحفاظ على مصادر المياه الجوفية في ليبيا

جدول رقم (1-8)
التجارة الخارجية 1990-2015م

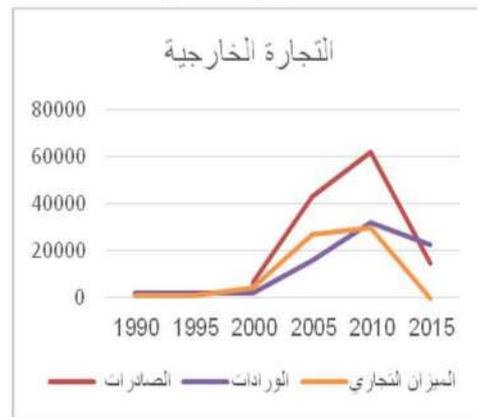
البيان	1990	1995	2000	2005	2010	2015
الاستثمار المباشر بالخارج (ألف دل.)		28675	50018	168000	2207500	
استثمار الحافظة (ألف دل.)		44135	106800	515000	1462900	
الصادرات السلعية (مليون دل.)	3215.0	3104.0	6160.0	42836.0	61658.0	14996.9
الواردات السلعية (مليون دل.)	2145.0	2149.0	2106.0	15683.0	31881.0	22684.5
الميزان التجاري (مليون دل.)	1070.0	955.0	4054.0	27153.0	29777.0	-7687.6
صادرات إلي البلدان المتقدمة (مليون دولار)					35226	7996
صادرات إلي الدول النامية (مليون دولار)					7354	2766
واردات من الدول المتقدمة (مليون دولار)					12837	6118
واردات من الدول النامية (مليون دولار)					9706	8126

المصدر: مصرف ليبيا المركزي-النشرة الاقتصادية - أعداد مختلفة.

الشكل (8 - 2)



الشكل (8 - 1)



جدول رقم (2-8)

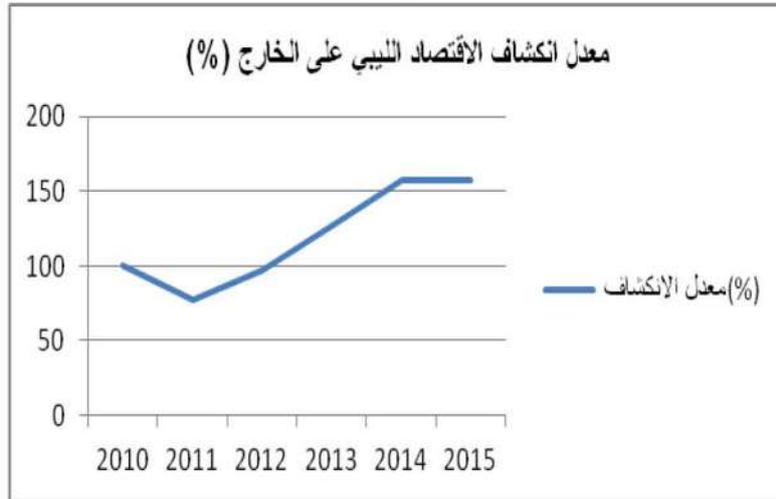
معدل انكشاف الاقتصاد الليبي على الخارج خلال الفترة 2010 – 2015م

(مليون دينار)

السنة	الصادرات	الواردات	مجموع الصادرات والواردات	الناتج المحلي الإجمالي	معدل الانكشاف (%)
2010	61658.0	31881.0	93539.0	92978.2	100.6
2011	23254.0	13664.0	36918.0	47549.5	77.6
2012	76893.0	32243.0	109136.0	112591.0	96.9
2013	58442.6	43242.9	101685.0	79952.6	127.2
2014	24511.0	38631.7	63142.7	40030.2	157.7
2015	21495.7	33830.0	55325.7	35106.5	157.6

المصدر: (1) وزارة التخطيط، (2) مصرف ليبيا المركزي النشرة الاقتصادية - المجلد (55) - الربع الرابع 2015 " بيانات ميزان المدفوعات ". (3) بيانات عامي 2014 و2015 تقديرية قابلة للتعديل.

الشكل (3-8)

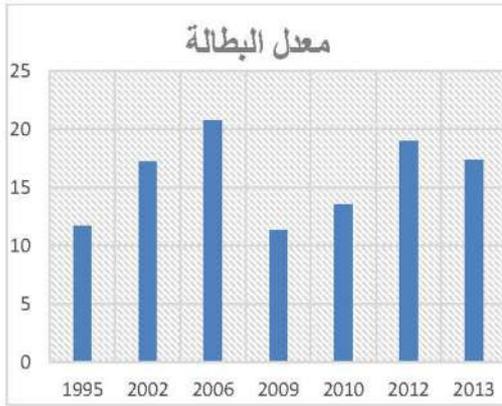


(نسب مئوية)

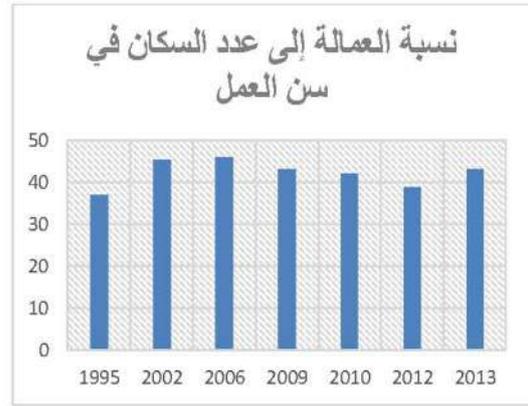
جدول رقم (3-8)
خصوصيات سوق العمل

المؤشر	1995	2002	2006	2009	2010	2012	2013	حجم تحقيق الهدف	البيئة المصاحبة لتحقيق الهدف
معدل البطالة	11.7	17.2	20.74	11.3	13.5	19	17.4	متوسط	جيدة
نسبة البطالة في القطاع النظامي	14.3	37.2	-						
نسبة العمالة إلى عدد السكان في سن العمل	37.0	45.4	45.9	43.17	42	38.7	43.1		
معدل البطالة للفئة العمرية من (15-24)	30.7	11.7	9.0	38.7		48.7			

الشكل (8 - 5)



الشكل (8 - 4)

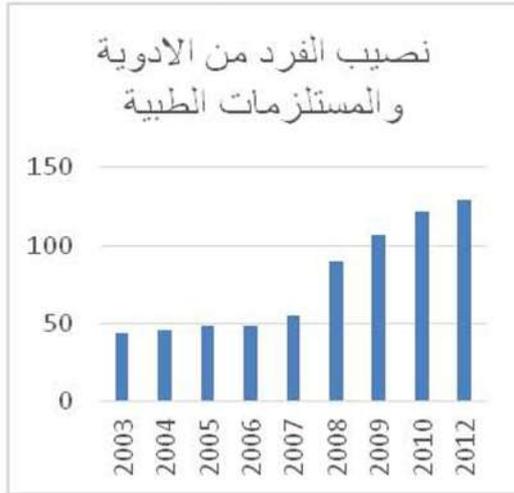


جدول رقم (4-8)
التأمين الحصول على الأدوية

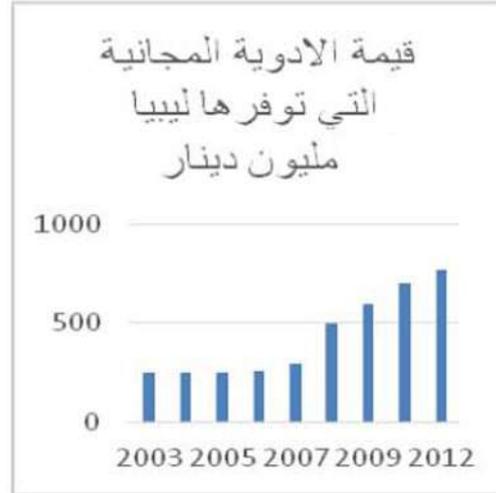
حجم تحقيق الهدف	2012	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	المؤشر
جدا	769	700	600	500	300	260	250	250	250	قيمة الأدوية المجانية التي توفرها ليبيا (م.د)
جدا	129	122	107	90	55	49	49	46	44	نصيب الفرد من الأدوية (دينار)

المصدر : وزارة الصحة مركز المعلومات

الشكل (7 - 8)



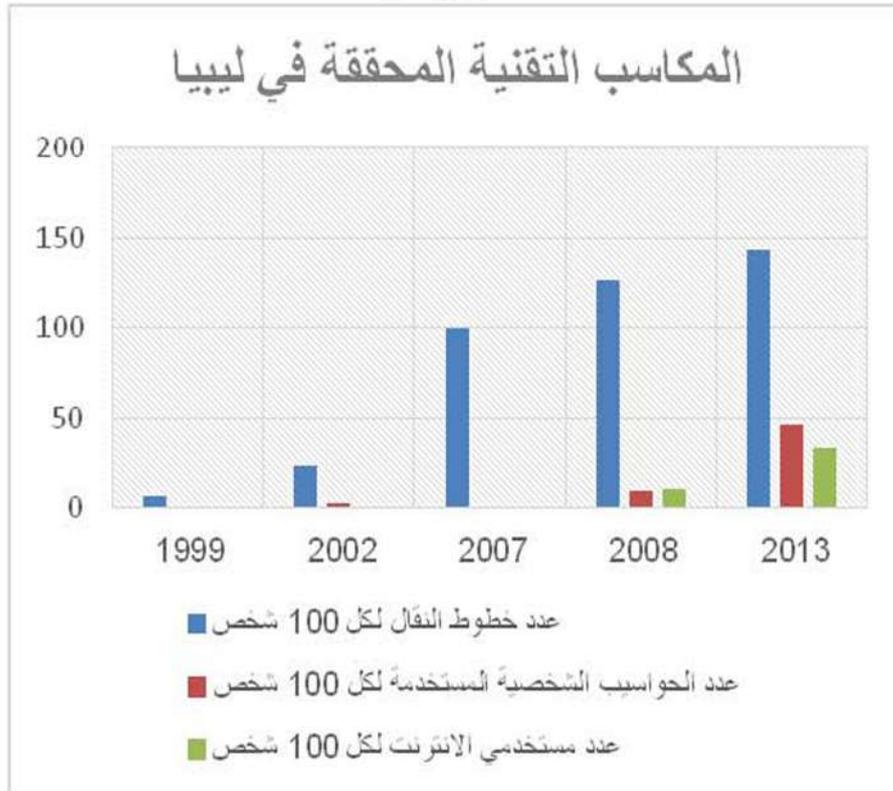
الشكل (6 - 8)



جدول رقم (5-8)
المكاسب التقنية المحققة

البيئة المصاحبة لتحقيق الهدف	حجم تحقيق الهدف	2013	2008	2007	2002	1999	المؤشر
جيدة	جيدة	143	126.7	99.7	23.16	6.3	عدد خطوط النقل لكل 100 شخص
		46.69	10.0	-	3.18	0.1	عدد الحواسيب الشخصية المستخدمة لكل 100 شخص
		33.7	10.6	-		0.1	عدد مستخدمي الانترنت لكل 100 شخص

الشكل (8-8)



المراجع

1. نتائج مسح الإنفاق العائلي 1993/1992 م.
2. المسح الاقتصادي والاجتماعي 2002-2003، 2008 م.
3. المسح العربي لصحة الأم والطفل 1995 م.
4. المسح العنقودي متعدد المؤشرات 2003 م.
5. المسح الوطني الليبي لصحة الأسرة 2007 م / 2014 م.
6. نتائج التعداد السكاني 2006 م.
7. دراسة محدودتي الدخل والفقير 2002 م.
8. الرقم القياسي لأسعار المستهلك للسنوات 2008 – 2015 م.
9. المركز الوطني لتخطيط التعليم والتدريب، مركز معلومات التعليم 1990-2012 م.
10. إحصاءات التعليم الأساسي والثانوي والجامعي، 1990-2015 م.
11. التقرير المتعدد المؤشرات، الهيئة العامة للمعلومات 2012 م.
12. مسح التشغيل والبطالة، مصلحة الإحصاء والتعداد، 2013 م.
13. تقرير الموارد المائية المقدم إلى منظمة الإسكوا (2013 م).
14. تقارير مؤشرات التنمية (البنك الدولي) (2014 م).
15. مسودة تقرير حالة السكان في ليبيا (الواقع والتوجهات) 2010 م.
16. صحيفة بيانات سكان العالم (المكتب المرجعي للسكان) 2009 م.
17. مسودة المخطط الطبيعي طويل المدى (1996-2020 م).
18. المسح الليبي للبيئة، السنة الثالثة، العدد الثالث عشر، الهيئة العامة للمعلومات 2012 م.
19. مصرف ليبيا المركزي (ميزان المدفوعات، 1990، 1995، 2000، 2005، 2010، 2015 م).
20. مسح تقنية المعلومات (2008، 2013 م).
21. مركز معلومات قطاع الصحة.
22. وزارة التخطيط – الحسابات القومية للفترة 1990-2015 م.

State Of Libya



**Ministry of
Planning**



**General Information
Authority**

The Millennium Development Goals 1990-2015

